الحرب الاستباقية وتأثيرها في هيكلية النظام الدولي- الحرب الروسية الأوكرانية أنموذجًا

Preemptive War And Its Impact On The Structure Of The International System-the Russian-Ukrainian War As A Sample.

أ. م. د. ربا صاحب عبد

زهرة عبد الهادي كاظم المسعودي

Dr. Ruba Sahib Abed

Zahra Abdul Hadi Kadhim Almassaodi

كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

طالبة ماجستير – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

البريد الإلكتروني: Zahra. abdul –Hadi@ ced.nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

يتناول البحث دراسة تأثير الحرب الاستباقية كعقيدة عسكرية قائمة، في مبدأ الدفاع الشرعي عن النفس، بدعوى الاستناد إلى سند قانوني دولي، متمثلاً بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وتأثيرها في طبيعة التفاعلات في النظام الدولي، ومن ثم في البنية الهيكلية له، وذلك عن طريق دراسة المفاهيم النظرية لتلك الحرب القائمة على أسس منطقية نسبيًا. كما يتناول البحث تمييز الاستباقية عن أبرز مفهوم مقارب لها، من حيث الإجراء التطبيقي، وهو مفهوم الوقائية، فضلاً عن التعرض بشيء من التبسيط إلى أوجه التشابه والاختلاف بين المفهومين، فضلاً عن التعرض إلى الأسس النظرية للاستباقية، التي دعت إلى تبنيها كاستراتيجية بديلة عن الردع في الولايات المتحدة، كونها أول من أعلن تطبيقها في حربها ضد الإرهاب، ويتناول أيضاً التعرض إلى التحولات الهيكلية في النظام الدولي، في أثناء الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة، وصولاً إلى أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، كنقطة مفصلية جرى بعدها تبني الاستباقية، كعقيدة استراتيجية شاملة في الولايات المتحدة. كما نجد أبرز تطبيق لتلك العقيدة الاستباقية في الوقت الحاضر، الحرب الروسية الأوكرانية في شباط ٢٠٢٢.

الكلمات المفتاحية: الحرب الاستباقية، الوقائية، هيكلية النظام الدولي، الحرب الروسية - الأوكرانية.

Abstract:

The Research Deals With Studying The Impact Of Pre-Emptive War A Military Doctrine Based On The Principle Of Legitimate Self Defense Under The Pretext Of Relying On An International Legal Basis Represented By Articles 51 Of The United Nations Charter On The Nature Of Interactions In The International System And Thus On Its Structure , Through Studying The Theoretical Concepts Of That War Based On Relatively Logical Foundations ,The Research Also Deals With Distinguishing Pre-Emption From The Most Prominent Concept That Is Close To Its Terms Of Applied Procedure Which Is The Concept Of Preventive As Well As Exposing With Some Simplification ,The Similarities And Differences Between The Two Concepts ,While Reviewing The Legal Foundations Involved In The Concept Of Pre-Emptive War And The Extent Of Its Legitimacy In Addition To Exposing The Theoretical Foundations Of Pre-Emption That Called For Its Adoption As An Alternative Strategy To Deterrence In The United States As It Was The First To Announce Its Application In Its War Against Terrorism ,The Research Also Addresses Exposure To Structural Transformations In The International System During The Cold War And After The Old War ,Leading To The Events September 11,2001 Was A Turning Point After Which Preemption Was Adopted A Comprehensive Strategic Doctrine In The United States ,We Also Find The Most Prominent Application Of That Preemptive Doctrine At The Present Time In War Of Russian-Ukrainian In February 2022.

Key Words: Preemptive ,Preventive War , Structure Of International System, Russian-Ukrainian war.

المقدمة:

تعدُّ الحروب وسيلة مهمة استخدمتها أغلب الدول على مرِّ العصور، في إحداث تغييرات في الأوضاع القائمة التي تسعى إلى إعادة تشكيلها، على النحو الذي يصب في مجرى تحقيق أهدافها سواء كانت وجودية أو مصلحة. فبعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، برزت إلى الساحة الدولية عقيدة الحرب الاستباقية، كاستراتيجية تبنتها الولايات المتحدة، استندت إلى وجود خطر محقق ووشيك مؤكد ومائل على أرض الواقع، والذي تمثل في خطر الإرهاب العالمي، والذي اتخذته العدو البديل للاتحاد السوفيتي السابق، تستطيع عن طريق التحجج بمحاربتة، فرض رؤيتها الأحادية على النظام العالمي. وجاءت محاربتة في مكان وزمان مفتوحين، ودون اعتبار للمحددات التي يرسخها القانون الدولي، والأعراف الدولية، فضلاً عن انطوائها على اجراءات وقائية تستهدف أخطارًا غير مؤكدة، ومشكوكًا في مصداقيتها. ومع التحولات التي طرأت على البنية الهيكلية للنظام الدولي، ابتداءً بالحرب الباردة وما بعدها، وانتهاءً بأحداث ١١ أيلول وما بعدها، برزت الكثير من الشواهد التطبيقية على الحرب الاستباقية، ولاسيما من قبل الولايات المتحدة، إلا أنه لا يعني عدم لجوء دول أخرى إلى الأسلوب ذاته، بمجرد استشعار وجود تهديد لها يهدد وجودها، وأمنها القومي، وهو ما ظهر جلياً في التبني الروسي لاستراتيجية الحرب الاستباقية في الحرب ضد أوكرانيا.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كون استراتيجية الحرب الاستباقية، تعمل على إعطاء الدول التي تستشعر القوة لديها، في اتخاذها مسوغاً منطقيًا وقانونيًا لتحقيق أهداف استراتيجية بعينها، عند شنّ الحرب ضد دولة أخرى، ومن ثمّ فإنّها تسهم في تأسيس قواعد دولية جديدة، ترسخ لمرحلة جديدة من مراحل تحولات النظام الدولي.

إشكالية البحث:

يحاول البحث الاجابة عن الاشكاليات الآتية:

- ١- ما مفهوم الاستباقية، وكيفية تمييزها عن المفاهيم المقاربة؟
- ٢- ما تأثير الحرب الاستباقية في النظام الدولي؟
- ٣- موقع الحرب الاستباقية في أثناء التحولات التي طرأت على النظام الدولي.

منهجية البحث:

تبنى البحث مناهج علمية في دراسة الظاهرة، ومحاولة تفسير حيثياتها، عن طريق الاعتماد على:

- ١- المنهج التحليلي القائم على أساس تحليل عناصر الظاهرة، ومفهومها، وتحليل أسباب ودواعي تبنيها.
- ٢- المنهج المقارن القائم على أساس تبيان أوجه التشابه والاختلاف، بين مفهوم الظاهرة موضوع البحث، وأبرز المفاهيم المقاربة لها.
- ٣- المنهج التاريخي القائم على استعراض الأحداث التاريخية، ومحاولة ربطها مع الظاهرة موضوع البحث، والتأثيرات الناشئة عنها.

٤- المنهج السلوكي القائم على فكرة الفعل ورد الفعل.

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على أساس أنّ للحرب الاستباقية، دورًا مؤثرًا في البنية الهيكلية للنظام السياسي الدولي، كونها يتم تبنيها عادة من قبل القوى العظمى في هذا النظام، ضد مجموعات أو دول أقل قوة منها نسبيًا، ومن ثمّ فإنّها باستنادها إلى قاعدة اللاتماثل في مستوى القوة بين طرفيها، تنتج فرض قواعد دولية جديدة من شأنها إعادة النظر في وضع القوة، ومن ثمّ ترتيب تلك الأوضاع، ومستويات القوة، حسب النتائج التي تفرزها هذه الحرب.

هيكلية البحث:

تنقسم هيكلية البحث على مبحثين، يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي لاستراتيجية الحرب الاستباقية، وكذلك مفهوم الوقائية، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف بينهما. أمّا المبحث الثاني فيقع في أربعة مطالب، يتناول أبرز مراحل التحولات الهيكلية فيه، سواء أثناء الحرب الباردة، وما بعدها، وما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وموقع الحرب الاستباقية النسبي فيها. كما سيتم التعرض إلى أحدث تطبيق للحرب الاستباقية، والذي تمثل في الحرب الروسية الأوكرانية، وكيف تؤثر في هيكلية النظام الدولي.

المبحث الأول

مفهوم الحرب الاستباقية والوقائية

تعتمد كل دراسة على ضرورة الإلمام بالأفكار التعريفية الأولية للظاهرة موضوع البحث، فلا بدّ لكل مفهوم من فكرة أساسية تنطلق منها الدراسة، نحو الإحاطة الشاملة بتفاصيل تلك الظاهرة ومحدداتها وحيثياتها، فضلاً عن أسبابها، ودوافعها، وغاياتها، وأهدافها، والتأثيرات التي تنتج عنها، وهو ما يحتم ضرورة التعرض إلى أبرز الأفكار، أو التعريفات التي يصوغها المتخصصون والعلماء حول تلك الظاهرة، من أجل الخروج برؤية تعريفية شاملة لها.

المطلب الأول

مفهوم الحرب الاستباقية

يدور محور موضوع البحث حول استراتيجية الحرب الاستباقية، التي هي أحد أنواع الحروب التقليدية، التي أخذت حيزًا كبيرًا في التحديث والتطور المفاهيمي، إذ يرى البعض أنّ نظرية الحرب الاستباقية، ظهرت في أثناء الحرب الباردة، وكانت تسمى بـ(حرب الاجهاض) في أدبيات السياسة الأمريكية، أو (حرب الاحباط)، التي تقوم على فكرة "أنّ الحرب الهجومية تصبح

جائزة، ومسوغة، في الحالات التي يثبت فيها أنَّ الخصم على وشك أن يشنَّ هجومًا نوويًا على الولايات المتحدة وحلفائها. ففي هذه الحالة تعبأ كل مقدرات القوة النووية الأمريكية، لكي تستخدم على وجه السرعة"^(١)

والاستباق ابتداءً، مفهوم عسكري يعني "الضرب أولاً، أو محاولة القيام بذلك في مواجهة هجوم، أمّا أن يكون جارياً بالفعل، أو وشيكاً بشكل موثوق للغاية"^(٢).

ويشبهه (جيمس ام كلورفيلد) الحرب الاستباقية، بفكرة أنه "إذا كان شخص يضع اصبعه على الزناد، ويوشك أن يطلق النار، في هذه الحالة يحق للمرء أن يستبق الضربة، بأن يفتح النار أولاً، ويطرح غريمه أرضاً، وهو أمر مفهوم ومسوغ"^(٣).

ويرى (نعوم تشومسكي) أنَّ الاستباقية، هي: "الظن بأنَّه هجوم أو شك أن يقع، أو في طريقه إلينا. وهنا تقع المبادرة في الهجوم على الخصم، الذي يعد العدة لهجوم وشيك لا مفر منه، خاصةً عندما تكون قواته ماثوثة بأوضاع هجومية، استعداداً لهجوم فعلي"^(٤).

ويرى البروفيسور الأمريكي (آرثر شيليزنغر)، "أنَّ الحرب الاستباقية تشير إلى هجوم مباشر، داهم، ومحدد، تجب مواجهته فوراً"^(٥).

في حين وصفت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كوندوليزا رايس) الحرب الاستباقية، بأنَّها: "منع أعمال تدميرية ضدك من خصم لك، وإنَّ هناك أوقاتاً لا تستطيع فيها الانتظار حتى يقع عليك الهجوم ثمَّ ترد"^(٦).

ومفهوم الحرب الاستباقية مفهوم حديث نسبياً، إذ بدأت تظهر في الأدبيات الاستراتيجية بعد الحرب الباردة، و"يقوم هذا المبدأ على توجيه ضربة استباقية، تجهض استعداد العدو الفعلي والآني، كي تقضي على قدرته في شن حرب يخطط لها، وهو على أهبة الاستعداد لها"^(٦).

من ناحية أخرى، "تعتمد الحرب الاستباقية على توجيه ضربة عسكرية مؤثرة إلى مناطق حشود العدو، أو البدء بالحرب في توقيت لا يكون فيه العدو مستعداً تماماً لها، ومفاجأة الخصم بهدف احباط نواياه في اتخاذ اجراءات"^(٧).

كما يرى البعض، "أنَّ الضربة الاستباقية ليست أكثر من مجرد ضربة سريعة، عند اكتشاف دليل على أنَّ أحد المتنافسين على وشك الهجوم"^(٨).

(١) اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية - المفاهيم والحقائق الاساسية، مؤسسة الابحاث العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٤٣.

(2) Colin S. Gary, The implications of pre_emptives and preventive war Doctrines are consideration <https://www.strategicstudiesinstitute.army.mil>

(٣) جيمس ام كلورفيلد، استراتيجية الامن القومي الامريكي والتجربة العراقية، دورية الاتحاد الاماراتية، 2006 على الموقع الإلكتروني: <https://www.sijronline.org>

(٤) نقلًا عن: عبد الشافي عبد الدايم خليفة، الحرب الاستباقية على الارهاب في ضوء القانون الدولي، بحث مقدم الى كلية الحقوق، جامعة المنيا، مصر، 2018، ص 169.

(٥) آرثر شيليزنغر، هل تقوم واشنطن بدور قاضي العالم وجلاده، ترجمة جلال الخليل، دورية الرأي الإلكتروني، في ١١/١١/٢٠٠٤.

(٦) زيبغينو برجنسكي، الاختيار - السيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١١.

(٧) أمير مخول، الاحتلال وخواء استراتيجية الحرب الاستباقية، ٢٠٢٢، على الموقع الإلكتروني: <https://alaraby.ca.uk/politics>

(٨) عبد الشافي عبد الدايم، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨.

كما تعرّف أيضًا، بأنّها: "الحرب التي توجه ضد قوات الخصم، التي تمّ نشرها في أوضاع هجومية، استعدادًا لهجوم فعلي. لذا يجري استباق الخصم بتوجيه ضربة إجهاضية، ضد هذه القوات لتشغل هجومها المتوقع"^(١).

وهذا يعني أنّ الحرب الاستباقية تعتمد عند اللجوء إليها، على شرط وجود التهديد الوشيك، أو وجود نية فعلية حقيقية عند العدو بالهجوم القريب، فتأتي هذه الحرب من أجل اجهاض وقوع هذا الهجوم، أو تحقق النية بالفعل، أي أنّها تأتي لإحباط هجوم متوقع في الحال، ووشيك، والمسارة بإفشاله قبل أن يبدأ. وهي بهذا تعتمد على وجود أدلة مادية، وعلى وجود خطر مائل، فضلًا عن وجود نوايا عدائية، وإنّ هذا الخطر المائل، أو النوايا العدائية، لا تحدها قواعد ثابتة، وواضحة، متفق عليها، بل تخضع للإدراك الاستراتيجي للدول المستهدفة". وفقاً لهذه الفكرة، فإنّ استخدام القوة لا يتوقف على صد هجوم مسلح تتعرض له الدولة، بل يكفي توقع، واحتمال وقوعه، أو حتى التعرض للتهديد به، وذلك بعدم انتظار وقوعه أصلاً"^(٢).

ومن ناحية أخرى، فإنّه إذا لم تتوافر الشروط التي بمقتضاها يتم اللجوء إلى الحرب الاستباقية، في سياق الدفاع عن النفس، التي تضمنته المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، "وهي استثناء لحظر استعمال القوة المنصوص عليه في المادة ٢ (٤) من الميثاق،" ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن نفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي يتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس، تبلغ إلى المجلس فوراً"^(٣)، وهذه الشروط التي من أهمها، التأكد من حتمية وقوع الهجوم من قبل العدو، أي التأكد من مصداقية التهديد، فضلًا عن مدى فعالية هذا التهديد، أي ضرورة توفر عنصر التكافؤ والتماثل في مستوى القوة بين الطرفين، فإنّها، أي الحرب الاستباقية، ستتحول إلى عدوان غير مشروع. وفي حقيقة الأمر، يمكن القول: إنّ الحرب الاستباقية تعكس صفة الفوضى في النظام الدولي، لأنّها حتى وإن كانت منطقية عرفاً، إلا أنّها تبادر برد الفعل قبل انتظارها لوقوع الفعل. كما أنّ صفة اللاتكافؤ أو اللاتماثل في مستوى القوة بين طرفي الحرب، تضعف إلى حد كبير الميزة الاستباقية لحق الدفاع الشرعي عن النفس، وهو ما يثير جدلاً كبيراً حول مشروعيتها قانونياً وسياسياً.

المطلب الثاني

مفهوم الوقائية وتمييزها عن الاستباقية

(1) James J. writz. and James A. Russell. us policy on preventive war and pre-emption ,the non- proliferation review,2003.p.116.

(٢) محمد يونس يحيى الصانع، اسانيد الولايات المتحدة بشأن الحرب الاستباقية، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، العدد ٤٠، ٢٠٠٩، ص ٢٣٧.

(٣) الأمم المتحدة، مرجع ممارسات مجلس الامن-الفصل السابع، ملحق ١٩٩٣-١٩٩٥، المجلد الثاني، ص ١٠٤٤، على الموقع الالكتروني:

أولاً- مفهوم الوقائية:

يقع كثير من الباحثين في فخ التداخل، والخلط، بين مفهومي الاستباقية والوقائية، نظراً للتشابه الظاهري بين المفهومين، وكون المسوغات الاستباقية كانت في كثير من الأحيان، تساق من أجل خوض حروب وقائية، الغرض منها تحقيق أهداف استراتيجية عليا، لذا كان لا بدّ من التعرض بشيء من التبسيط لمفهوم الوقائية، وكيف نميزه عن الاستباقية. يعدّ مفهوم الوقائية ملاصقاً لمفهوم الاستباقية، في أكثر الأدبيات والدراسات التي تتناول أبعاد هذا المبدأ، كونه جرى تسويقه كمفهوم موسع لحق الدفاع الاستباقي، الذي استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها، بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، إلى جانب نظرية الحرب الاستباقية. وعلى الرغم من أنّه من حيث المعنى يختلف اختلافاً جوهرياً عن الاستباقية، إلا أنّه كثير ما يتم الخلط بين المفهومين، أو استخدام أحدهما بدلالة الآخر، الأمر الذي جعل (زيبغينو برجنسكي) يذهب إلى القول: بأنّه "يمكن أن يؤدي الفشل في التمييز بين المدلولين، إلى حدوث عدوى للحروب الوقائية الأحادية، مقنعة بلبوس الحرب الاستباقية"^(١).

إذ تعني تقليدياً "فكرة تدمير العدو بواسطة الضربة النووية الأولى، دون اشتراط أن يكون هذا الهجوم مسبقاً باستفزاز من جانب الخصم"^(٢).

وتنطلق نظرية الحرب الوقائية، من فكرة أنّ اعتبار اكتمال أبعاد قوة العدو، سيجعل تكاليف الحرب المحتملة مستقبلاً أكثر ارتفاعاً، "إذ إنّ فكرة الحرب الوقائية، تبين أنّها نبوءة ذاتية التحقق، كما أنّ التعامل مع الحرب بعدّها حتمية، يمكن أن يساعد في جعلها أكثر عقلانية"^(٣).

كما يرى البعض "أنّ السعي إلى الحماية الذاتية، من التهديدات القائمة، أو المتوقعة، أو المشتبه بها، أو حتى المتصورة، أمر مبرر"^(٤).

ويمكن تعريف الحرب الوقائية، بأنّها: "نوع من أنواع الحروب الهجومية، دون الرد على هجوم مماثل، بما يرمز لاستخدام القوة كأداة دفاعية، أو بمعنى آخر، عملية افتراض وجود خطر محقق، والسعي لدفعه"^(٥).

كما أنّ أحد مزايا الحرب الوقائية، أنّ المعلومات الاستخباراتية بشأن مصداقية التهديد، تكون نسبية بشكل كبير. وبالمقابل "فإنّ المطالبة بالمعرفة الكاملة، تعني منع اتخاذ الاجراءات الوقائية"^(٦).

(١) زيبغينو برجنسكي ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

(٢) اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

(3) James J.Writz, Op.Cit,P.116.

(٤) زيبغينو برجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(٥) محمد سامي بونيف، دور الاستراتيجيات الاستباقية في مواجهة الهجمات السيبرانية -الردع السيبراني انموذجاً، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد ٧، الجزائر، ٢٠١٩، ص ١٢٥.

(6) Joe B. Arns And Richard Stall, Preemptive And Preventive War A preliminary Tax Onamy, The James A. Baker III institute For Public Policy Rice Univevsity, 2007, P.11.

وترتيبًا على تلك الحقائق، تركز الحرب الوقاية على فكرتين أساسيتين، هما:

١- تحديد نوايا عدائية افتراضية لدى الطرف المستهدف من الحرب الوقائية.

٢- تحديد مستوى الخطر الذي تشكله القوة لدى الطرف المستهدف.

وما يجب ملاحظته في مستوى الخطر الذي تشكله قوة الخصم، فإنَّه غالبًا ما يكون أقل مما يجري الإعلان عنه، وتصويره، والترويج له، كأحد صور التهديد الحقيقي مستقبلاً، وهو ما يشير إلى قاعدة عدم التماثل، أو التكافؤ، في مستوى القوة بين الطرفين، وهو أمر بالضرورة يجعل من الحرب الوقائية تحقق اهدافها بنجاح.

مما تقدم يمكن القول: إنَّ الحرب الوقائية لا تخرج عن كونها، القيام بأفعال، واجراءات هجومية الطابع، مانعة لبروز التهديدات المستقبلية، أو بروز خطر مفترض، أو محتمل، غير مؤكد في الأمد البعيد، وهي بذلك لا تكون محكومة بخاصية التصرف بسرعة، أي إنَّها تشنَّ حسب الظروف الملائمة، لتحقيق الأهداف والغايات منها.

ثانيًا- المقارنة بين مفهومي الاستباقية والوقائية:

على الرغم من أنَّ مفهومي الاستباقية والوقائية، يختلفان من حيث المفهوم التفسيري الأولي، "فمفهوم الوقائية يؤكد على منع نشوء التهديدات المستقبلية، أمَّا مفهوم الاستباقية فيقصد به العمل الذي يفضي إلى استباق العدو بالفعل، بعد أن اكتملت جميع مؤشرات البدء، والفعل لدى الخصم"^(١). إلا أنَّهما يتشابهان من حيث المبدأ العام في عدة أمور، أهمها:

١- يتشابهان في كون كلاهما حربًا هجومية الطابع، مبنية على عنصر المبادرة والمبادرة بالضربة الأولى.

٢- إنَّ كليهما يشتركان في عدم انتظار وقوع الهجوم الفعلي، سواء كان وشيغًا مؤكدًا، أو محتملاً مفترضًا، أو متصورًا، أو مشكوكًا فيه، أي القيام برد الفعل قبل وقوع الفعل.

٣- كلاهما يكونان حربًا مفتوحة زمنيًا ومكانيًا وأهدافًا.

٤- كلاهما يتعارضان مع مبدأ سيادة الدول، والقانون الدولي، فالاستباقية بسبب عدم رصانة السند القانوني الدولي، الذي يجيزها، والوقائية بسبب عدم وجود سند قانوني لها أصلاً، فضلًا عن عدم وضوح الحدود القانونية التي ينتهي عندها كلاهما.

٥- يشترك كلاهما في عدم وضوح المعايير المحددة للتهديد أو الخطر، سواء كان وشيغًا مؤكدًا، أو محتملاً بعيدًا مستقبليًا.

٦- في كلا الحربين يتضح سيادة قاعدة اللاتماثل واللاتكافؤ في مستوى القوة بين طرفيها، فالأعداء الضعفاء هم من يجعلون الحرب الاستباقية والوقائية ناجحة إلى حد كبير في تحقيق أهدافها.

٧- نتيجة لكل تلك الحقائق فإنَّ كلاهما يعكسان حالة الفوضى في النظام الدولي.

من ناحية أخرى، فإنَّ أوجه الاختلاف بين مفهومي الحرب الاستباقية والحرب الوقائية، تتمثل في عدة أمور، أهمها:

(١) علي بشار بكر أغوان، الوقائية والاستباقية في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١-التطور النظري التطبيقي، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٤٢٦، ٢٠١١.

- ١- إنَّ الحرب الاستباقية تقوم على فكرة وجود أدلة مادية واضحة، أو خطر مؤكد وشيك الوقوع، فهي تقوم على نوع من اليقينية. أمَّا الحرب الوقائية، فهي تقوم على احتمالات مفترضة متصورة، بوجود نوايا عدوانية لدى الخصم، وهو ما يعني أنَّ التهديد أو الخطر في الحرب الاستباقية أكثر مصداقية وواقعية، في حين يكون أقل مصداقية أو فاقداً لها في الحرب الوقائية.
- ٢- إنَّ اللجوء للحرب الاستباقية، يكون محصوراً زمنياً في المستقبل القريب، ولأنَّها كذلك فإنَّها تتصف بخاصية السرعة، والمباغرة في مواجهة التهديد، في حين لا تكون الحرب الوقائية بالضرورة محكومة بعامل الوقت المحدد، فقد تشنَّ عند توافر الظروف الملائمة لتحقيق أهدافها في المستقبل.
- ٣- في الحرب الاستباقية، يكون اللجوء مباشرة إلى الوسيلة العسكرية، دون انتظار لاستخدام الوسائل الأخرى كالديبلوماسية، كونها محكومة بعامل الوقت، كما يقول (زيغينو برجنسكي). "في حين لا يلجأ إلى الحرب الوقائية إلا بعد أن تكون الوسائل أخرى قد استنفدت"^(١).
- ٤- من حيث الهدف، يمكن القول: إنَّ استراتيجية الحرب الاستباقية بما أنَّها تسعى إلى إحباط هجوم، أو تهديد وشيك، استباقياً تعدُّ استراتيجية مرحلية، غالباً ما تعمل على دفع الأخطار المحدقة بالأمن القومي، والمصالح القومية للدول. أمَّا استراتيجية الحرب الوقائية، فإنَّها تهدف إلى منع التغيير في ميزان القوة، بناءً على ذلك فإنَّها تعدُّ استراتيجية ذات أهداف نهائية مستقبلية، وبعيدة المدى، تمثل الحفاظ على موقع القوة، والمكانة العالمية للدولة، نظراً إلى كون التهديدات غالباً ما تكون وجودية، ومن هنا يمكن القول: إنَّ اعتماد استراتيجية الحرب الاستباقية، على معيار وجود أدلة مادية على خطر، وتهديد مائل، ومحدد، وشيك، وقريب زمنياً، يفتح المجال لعدم الوضوح في تحديد مصادر الخطر، ومن ثمَّ تقليل القيود المفروضة على استخدام القوة في العلاقات الدولية.

المبحث الثاني

التحولات الهيكلية في النظام السياسي الدولي

هيكلية النظام الدولي، ما هي إلا تعبير عن الموقع النسبي للوحدات الدولية الفاعلة، والمؤثرة فيه، في ميزان القوة العالمي. بعبارة أخرى، التشكيل التراتبي للقوة في النظام الدولي. ويمكن القول: إنَّ الديناميكيات الموجودة في داخل النظام الدولي، عملت على إذابة تناقضات القوة، وما تنطوي عليه من فوضى (اللا شرعية)، في بوتقة واحدة مع قوة النظام (الشرعية)، والنظام الدولي. اختلف الباحثون في اعطائه مفهوم محدد متفق عليه، نظراً إلى صفة التغيير المستمر التي أصابت عناصر هذا النظام، وبروز عناصر جديدة.

(١) زيغينو برجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

المطلب الأول

السمات الهيكلية للنظام السياسي الدولي اثناء الحرب الباردة وموقع الحرب الاستباقية

أولاً- السمات الهيكلية للنظام الدولي اثناء الحرب الباردة:

شهد النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وبدايات الحرب الباردة، ولادة جديدة أفرزت تحولات عميقة، كان لها الأثر الكبير في تجديد هيكلية هذا النظام، والعلاقات الدولية التي ينطوي عليها، إذ خرجت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، قوة عظمى قائدة للمعسكر الغربي، الذي قام على أنقاض الحرب، "كما أصبحت منذ ذلك الوقت، المجتمع الصناعي الرائد الذي يتمتع بمصادر قوة داخلية، ومميزات طبيعية، وتوازن اجتماعي لا نظير له، فكان من الطبيعي أن تعتمد الولايات المتحدة، إلى استخدام قوتها الهائلة لتنسق نظامًا كونيًا"^(١).

ففي هذه الفترة، تمت مأسسة النظام الدولي، إذ قامت كما يرى (نعوم تشو مسكي) على ثلاثة مرتكزات تنظيمية مقننة، تمثلت في إعلان تأسيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨، ونظام (بريتون وودز)* عام ١٩٤٥، كما أنّ مأسسة النظام الدولي من قبل القوى العظمى، "مثلت أدوات للحنكة السياسية، بحيث يكون هدف السياسة النهائي لاستخدام آليات السيطرة، هو منتظم دولي أكثر تنظيمًا"^(٢).

ويمكن القول: إنّ النظام الدولي إنّما يستمد قوته، من مدى المشروعية التي تنطوي عليها القوانين الدولية، والضوابط المنظمة له، ومدى التزام القوى المتفاعلة في هذا النظام، والمشكلة لهيكليته، بتلك القوانين والقواعد، وعدم انتهاج سلوكيات تتنافى وتلك المشروعية، كما أنّ "هذه القوة تستخدم لخدمة الوظائف الأساسية لهذا النظام، مثل: المحافظة على النمط، والتكيف، وإحراز الهدف، والتكامل. وحيث تفشل القوة، فإنّ أي هذه الوظائف أو كلها تتعرض للحظر"^(٣).

ومن ناحية أخرى، فإنّ التصورات الفكرية والايديولوجية، التي صاغت معايير النظام الدولي وآلياته في أثناء الحرب الباردة، صعبت من عملية الوصول إلى تفاهات دولية بين الأطراف الفاعلة، ذات التوجهات الفكرية المختلفة والمتناقضة، كما أنّ النظام الدولي في أثناء الحرب الباردة، "هو نظام قائم بين الدول انبثق عنه احتكار دبلوماسي، طبقاً لاتجاه ثقافي ليست له دلالة عالمية. أمّا القانون الدولي ذاته، فيتحدد بتاريخه الغربي، وبنشأته في سياق عصر النهضة الاوروبي، الذي كان تأكيداً

(١) نعوم تشو مسكي، حقوق الانسان والسياسة الخارجية الامريكية، ترجمة عمر الايوبي، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٥.
*نظام بریتون وودز هو الاسم الشائع لمؤتمر صندوق النقد الدولي الذي انعقد من ١ الى ٢٢ يوليو ١٩٤٤ في غابات بریتون في نيوهامبشير في الولايات المتحدة حضر المؤتمر ممثلون لأربع واربعين دولة، وقد وضعوا الخطط من اجل استقرار النظام العالمي وتشجيع انماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية، انظر اكثر، بریتون وودز، الموسوعة الحرة، على الموقع الالكتروني: <https://ar.wikipedia.org>

(٢) مجموعة مؤلفين، فهم النظام الدولي الحالي، مؤسسة راند للأبحاث، كاليفورنيا، ٢٠١٧، ص ١٠.

(٣) كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد شعبان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٣، ص ٧٢.

لنموذج الدولة، ولعولمتها في آن واحد"^(١)، الأمر الذي جعل من آليات النظام الدولي، القائمة على افتراض التعاون والتكامل، مشوهة وفارغة من محتواها، لأنّ الذي يسيطر هو منطق الاخضاع والهيمنة، وبذلك كانت مؤسسات النظام الدولي وآلياته. كما أنّ من ناحية أخرى، وجدت القوى العظمى في أثناء الحرب الباردة، أنّ الاستناد إلى القواعد والضوابط التي يرسمها النظام الدولي، يجب أن تكون متلائمة مع الغايات والأهداف التي تدعو لها التوجهات الفكرية التي تنتجها. وبما أنّ الغايات والايديولوجيات التي ينطوي عليها المجتمع الدولي، مختلفة، ومتناقضة إلى حد كبير، فلا بدّ بالنتيجة أن تكون الأهداف والمصالح متناقضة، وهو ما يؤدي إلى الصراع الذي ينتج الفوضى بالضرورة. ويمكن القول: إنّ النظام الدولي في أثناء الحرب الباردة، ارتكز على فكرة أنّ التسليم بتطبيق القواعد، والأعراف، والمعايير التي تجعله مستقرًا بصورة منتظمة، وبوتيرة معقولة، مرسخًا لعناصره ذات الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية في العلاقات الدولية، هي مسألة نسبية بوضوح، كما أنّ من مدى فاعلية القوة والقواعد في أجزاء مختلفة من النظام"^(٢).

ويمكن الاستنتاج، أنّ النظام الدولي في أثناء الحرب الباردة، يعني "أنّ وجود القواعد في حد ذاتها، لا يعدّ مؤشرًا على غياب ديناميكيات القوة، وقد يعرض استكشاف التباين في امكانية إخراجها من المحددات الأمريكية والغربية، فهو مصمم أمريكيًا ليخدم مصالح الولايات المتحدة، وحلفائها من الكتلة الغربية. فبعد خروجها من الحرب كقوة عظمى ذات منظومة عسكرية متطورة وهائلة، مسنودة بالأسلحة النووية، مع قدرات اقتصادية عظيمة، وقيم سياسية ليبرالية جاذبة للقوى العالمية الأخرى، سعت إلى تشكيل نظام دولي تكون هي القوة التأسيسية الرائدة فيه، إذ عدّ النظام الدولي مؤسسًا ضمن مجموعة الدول الديمقراطية المنتصرة في الحرب، ووفق تصورهما للنظام.

ثانيًا- موقع الحرب الاستباقية في أثناء الحرب الباردة:

يقول (نعوم تشو مسكي): "منذ الثورة البلشفية عام ١٩١٧، وحتى انهيار الحكومات الشيوعية في أواخر الثمانينيات، يمكنك تسويق أي هجوم أمريكي في أي مكان في العالم، بأنّه دفاع ضد الشيوعية"^(٣). ويخطئ من يظن أنّ الحرب الاستباقية، كمبدأ دفاعي استراتيجي، لم يكن لها أساس نظري أو عملي، في أثناء الحرب الباردة، فضلًا عن الدوافع والمسوغات التي ينطوي عليها استخدام القوة ببعدها العنفي، من قبل القوى المشكلة لهيكل النظام الدولي آنذاك. فمن حيث النظرية كانت حرب (الاحباط) أو (الاجهاض)، التي ظهرت كإحدى استراتيجيات الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وكان من الممكن للولايات المتحدة أن توشك على استخدامها، نظرًا إلى امتلاكها ميزة احتكار الأسلحة النووية، لتدمير الاتحاد السوفيتي بالضربة النووية الأولى، لو لم يمهّد الأخير احتكار الولايات المتحدة للأسلحة النووية، وكان من الممكن أن تحقق أهدافها بنجاح، كونها اعتمدت نظرًا على المبادرة بالضربة الأولى المدمرة، لو لم يمتلك الاتحاد السوفيتي ميزة امتلاك الأسلحة النووية

(١) برتران بادي وماري كلود سموتس، انقلاب العالم، سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمه سوزان خليل، دار العالم الثالث، ١٩٩٨ ص ٦٢.

(٢) مجموعة مؤلفين، فهم النظام، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٣) نعوم تشو مسكي، ماذا يريد العم سام، ترجمة عادل المعلم، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٢.

وتصنيعها عام ١٩٤٩. ومن ثمّ تراجعت نظريات الحرب الاستباقية، كأحد خيارات الصراع النووي الاستراتيجي بين القوتين، مستبدلة باستراتيجية الردع النووي.

أمّا من حيث الممارسات العملية أو الاستباقية، فقد اتجهت الولايات المتحدة في ممارستها لدور المدافع عن قيم العالم الحر، في مواجهة المد الشيوعي والأيديولوجية الاشتراكية للاتحاد السوفيتي، عن طريق الدعوة للانتصار للشعارات والقيم المثالية الليبرالية، كحق تقرير المصير، وحقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية والحرية. إذ انخرطت الولايات المتحدة في حروب تدخلية، أغلبها كما يقول (نعوم تشو مسكي)^(١)، دفاعاً عن ديكتاتوريات فاسدة، تابعة لها أو وكيلة عنها في الصراع ضد المد الشيوعي، فضلاً عن محاربتها للحركات الوطنية والتحررية.

ولعل أبرز الأمثلة على الإجراءات الاستباقية التي ركنت إليها الولايات المتحدة في أثناء الحرب الباردة، هما: حرب فيتنام والحرب الكورية، فمثلاً التورط الأمريكي في الحرب على فيتنام عام ١٩٥٤ - ١٩٧٤، وتحديدًا حادثة (خليج تونكين)*، التي كانت شرارة التورط الأمريكي في فيتنام في آب ١٩٦٤، إذ كان الرد الجوي للولايات المتحدة "مستنداً إلى إفادة من حصول أعمال عدائية لم تقع، ووافق القرار بمفعول رجعي على الرد الانتقائي على المهاجمين المزعومين"^(٢). من ناحية أخرى و"كإجراء وقائي لحماية القوات الأمريكية في المنطقة، طلب الرئيس (جونسون) من الكونغرس، الموافقة على قرار يسمح باتخاذ الاجراءات الضرورية، لمواجهة أي هجوم عسكري من قبل فيتنام الشمالية"^(٣). وعلى الرغم من القوة العسكرية الهائلة للولايات المتحدة في حربها المباشرة في فيتنام، فضلاً عن دعمها لفيتنام الجنوبية سياسياً وعسكرياً، إلا أنها خسرت الحرب وهزمت فيها، إذ "قدمت حرب فيتنام تذكيراً مفيداً ومأساوياً، بأنّ الأفضلية في حيازة المعدات العسكرية، والانتاجية الاقتصادية، لن تترجم دوماً إلى كفاءة عسكرية"^(٤).

أمّا في الحرب الكورية، فقد استخدمت الولايات المتحدة، الأمم المتحدة لتحقيق هدف مهم من أهداف السياسة الخارجية في آسيا، وهو منع التوسع الشيوعي، بل "إنّ الأمم المتحدة كيفت نفسها مع الاجراءات الأمريكية في كوريا، ففي حزيران ١٩٥٠ شكّلت أمريكا ائتلاًفاً من (١٦) دولة، واستصدرت قراراً من مجلس الأمن للتدخل العسكري في كوريا"^(٥). كما كان "هجوم

(١) انظر، كتاب نعوم تشو مسكي، النظام العالمي القديم والجديد، حيث استفاض في استعراض حروب التدخل الامريكية اثناء الحرب الباردة ووصفها بالحروب الارهابية، ترجمة عاطف معتمد، نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧، ص ٢٩.

*حادثة (خليج تونكين) هجوم مسلح وقع في مياه خليج (تونكين) الفيتنامي ضد المدمرة الامريكية (مادوكس) التي كانت مبحرة في الخليج، الا أن تقريراً صدر من قبل وكالة الامن القومي الامريكي عام ٢٠٠٥، انه لم يكن هناك اي هجوم من فيتنام الشمالية ضدها انظر: الموسوعة الحرة، حرب فيتنام، مصدر سبق ذكره.

(٢) بول فندلي، امريكا في خطر، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١١، ص ٢٠٠.

(٣) موسى حنون غضبان، الرئاسة الامريكية خلال الحرب الفيتنامية ١٩٥٤ - ١٩٧٣، بحث مقدم إلى كلية التربية الاساسية، جامعة الكويت، بلا سنة نشر، ص ١٣.

(٤) بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٦١٦.

(٥) ما يكل آيزنشتات، اعادة النظر في التدخل الأمريكي في الشرق الاوسط، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، ٢٠١٧ على الموقع الالكتروني:

كوريا الشمالية عبر خط العرض (٣٨) في حزيران ١٩٥٠، الذي ترجمته الولايات المتحدة بسرعة، على أنه مجرد جزء من خطة عدوانية كبرى رسمتها موسكو".

ويمكن الاستنتاج، أنّ أغلب الحروب التدخلية للولايات المتحدة، أو الانقلابات العسكرية التي دعمتها، أو تدخلاتها لقمع حركات التحرر، والاستقلال الوطني في دول العالم الثالث، التي كانت إحدى الاستجابات التي رتبها نظرية الاحتواء للخطر السوفيتي، تعني في أحد جوانبها الأكثر عملياً، الركون إلى مبادئ أو حجج استباقية واضحة، عن طريق التدخل الذي يحمل السمة العدوانية، فضلاً عن اللاشعورية، فكانت المبادرة برد فعل هجومي مسوغة بحق الدفاع عن النفس، ضد الأخطار والتهديدات التي تعدها محذقة، بأمنها، ومصالحها، ومنظومتها الرأسمالية، وقيمتها السياسية الليبرالية.

المطلب الثاني

السمات الهيكلية للنظام الدولي ما بعد الحرب الباردة وموقع الحرب الاستباقية

أولاً- السمات الهيكلية للنظام الدولي بعد الحرب الباردة:

يعتقد البعض أنّ انهيار الاتحاد السوفيتي، كقوة موازنة لقوة الولايات المتحدة، جعل النظام الدولي من الناحية الهيكلية نظاماً أحادي القطبية، الذي يعني مبدئياً: "نظام يتميز بامتلاك فاعل دولي، أو ائتلاف من الفاعلين حوالي (٤٠٪) من القدرات الكلية المتاحة في النظام، بشرط أن لا تمتلك وحدة أخرى نسبة مكافئة"^(١). إذ تركزت القوة العالمية في قطب واحد، في الوقت الذي خلت فيه الساحة الدولية من ند منافس. وقد أدركت الولايات المتحدة أنّ هذا الأمر هو بمنزلة "الفرصة التي كانت تنتظر الفعل الاستراتيجي، من أجل أن تصبح الهيمنة قانوناً نافذ المفعول"^(٢). في مقابل هذا الرأي، هناك رأي آخر، إذ يرى (صمويل ب. هنتنغتون) "أنّ النظام القائم بعد الحرب هو نظام هجين أحادي – متعدد القطبية، يتشكل من قوة عظمى واحدة، وعدة قوى رئيسية أخرى"^(٣)، انطلاقاً من فكرة أنّ النظام الأحادي القطبية "يكون بإمكان القوة العظمى، أن تحل بفعالية المسائل العالمية المهمة بمفردها، ولا يملك أي تكتل من دول أخرى القوة لمنعها من عمل ذلك"^(٤).

أمّا في الأوساط الأمريكية فقد سادت رؤيتان متناقضتان إلى حد ما:

الرؤية الأولى: هي نزعة سادت في الداخل الأمريكي، حول طبيعة العلاقة التي يجب أن تربط الولايات المتحدة، كقوة عظمى منفردة بالعالم، إذ ارتفعت الأصوات الداعية إلى انتهاز الولايات المتحدة نوع من سياسة العزلة، وعدم التدخل في الشؤون العالمية، وتقييد استخدام القوة العسكرية، وذلك انطلاقاً من فكرة "أنّ الولايات المتحدة حققت أكبر قدر من الزيادة في القوة، لا في سياق اشتراكها في المواجهة، بل في الفترات التي ضعف اهتمام أمريكا فيها بشؤون ما وراء البحار. كما أنّ

(١) جهاد عودة، النظام الدولي-نظريات واشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠٠٥، ص ١٢.

(٢) فلاح مبارك بردان الدليبي، الوقائية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠٠٦، ص ٨.

(٣) صموئيل هنتنغتون، القوة العظمى الانفرادية- البعد الجديد للقوة، مركز فلسطين للدراسات والبحوث، غزة، ١٩٩٩، ص ٨.

(٤) صمويل هنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

الهيمنة على العالم عمل بالغ التكلفة، وفي نهاية الأمر، فأنها يمكن أن تمنح الدول الأقل تورطاً في السعي وراء الهيمنة، الفرصة لأن تصبح قوية"^(١).

وهو ما يعني أن نهاية الحرب الباردة، تستدعي خفض مستوى التدخل الأمريكي في الأحداث العالمية، مهما كانت نتائج هذا الأمر على الولايات المتحدة. من ناحية أخرى يكون ظهور التعددية في القوى العالمية أمراً ضرورياً، وإن استدعى تخلي الولايات المتحدة عن جزء من سيادتها، لصالح التعاون والشراكة الدولية.

الرؤية الثانية: هي التي دعا إليها أنصار النموذج العالمي للقوة، والتفرد الأمريكي، عن طريق فكرة الهيمنة. انطلاقاً من "فكرة الامكانية الفريدة للبلاد في استغلال الأحادية القطبية، بعدها نتيجة الانتصار الذي تحقق في الحرب الباردة"^(٢). كما سادت فكرة أن القوة ما لم تتحقق نتائجها المؤثرة بالفعل، والواقع، تبقى قوة محتملة وليست واقعية. وترتيباً على ذلك ظهر اتجاه استراتيجي نحو صياغة رؤية أكثر وضوحاً، للمحددات الموجهة لاستراتيجية القطب الواحد، والمسؤوليات التي تقع على عاتقه في الخارج، ما أدى إلى إطلاق عملية المزاوجة بين القيم المثالية، والتوجهات الواقعية للسياسة الأمريكية، عززها التفرد الأمريكي الذي كثيراً ما قيل عنه أنه مؤقت، وانتقالي، إذ إن "الجمع بين المثالية الأمريكية والقوة الأمريكية، جعل أمريكا قوة ملموسة كلياً على المسرح الدولي"^(٣). إذ اتجهت الولايات المتحدة إلى قيادة العالم، تحت شعار القيم والمصالح الأمريكية التي مثلت عقيدة انتقائية، "لتتطور بذلك مرسخة رؤية جديدة، عمادها المزج بين الالتزام بالقيم المثالية، والتفتيش عن الضالة المنشودة بواقعية"^(٤).

ويمكن القول: إن النظام الدولي في هذه الفترة، شهد بروز أنواع جديدة من التفاعلات، والتغيرات، التي طرأت على طبيعة العلاقات الدولية، لعل أبرزها: بروز ظاهرة العولمة التي تشير إلى جملة من التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، التي تمتد تفاعلاتها لتشمل معظم دول العالم، وتعتبر عن فكرة زيادة الترابط، والتداخل، بين القيم العالمية المختلفة، الأمر الذي أدى إلى تراجع أهمية الحدود، والسيادة الوطنية.

كذلك بروز ظاهرة الفواعل من غير الدول، ويتكون من مجموعة كبيرة من الفاعلين من غير الدول غير الرسميين، الذين لديهم القدرة على الانغماس، والتأثير في التفاعلات داخل النظام الدولي، "إذ أصبحت عمليات التفاعل بين الدول تتضاعف بالعلاقات عبر القومية، التي تتم خارج تلك الدول، وتتجاهل الحدود وتستهزئ بالسيادة"^(٥). كما أن "الثورة التقنية في

(١) اناتولي اوتكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة انور محمد ومحمد نصر الدين، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٣) زيبغينيو برجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

(٤) فلاح مبارك، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(٥) برتران بادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨.

المعلومات والاتصالات، قد أدت إلى تشتيت القوة بعيداً عن الحكومات، ومكنت الأفراد والجماعات من القيام بأدوار في السياسة الدولية^(١). فضلاً عن ظهور التكتلات الاستراتيجية المستقلة، إذ يمكن القول: إنَّه بعد الحرب الباردة ظهرت مؤشرات نحو نزوع الدول الكبرى والقوية، إلى نوع من الاستقلالية في مواجهة موجة التفرد الأمريكي في النظام الدولي، كما ظهرت العديد من التكتلات الاستراتيجية، التي انطوت على مشاريع للتكامل، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، واحلاف للأمن والدفاع، ومناهج للسياسات الموحدة، مثل: تأسيس الاتحاد الأوروبي الذي قام بعد معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢، كذلك منظمات ذات طابع اقتصادي وأمني، مثل: منظمة شنغهاي للتعاون عام ١٩٩٦ بين دول قوية، ومحورية، كروسيا، والصين.

كذلك ظهرت في تلك الفترة فكرة إنشاء التحالفات الاستراتيجية، لتقليل ثقل القوة الأمريكية آنذاك، إذ "طرح رئيس الوزراء الروسي (يفغيني بريما كوف)، فكرة المثلث الاستراتيجي من روسيا، والهند، والصين، من أجل إقامة توازن استراتيجي مضاد للولايات المتحدة"^(٢). كما برز في تلك الفترة تحدٍ جديد، تمثل في بروز ظاهرة انتشار الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل، وتحدي خفض الأسلحة النووية، برزت ظاهرة الدول النووية الصاعدة، التي عدَّتْها الولايات المتحدة تهديداً للأمن الإقليمي، والسلام العالمي بنموذجه الأمريكي". إذ إنَّ انتشار أسلحة نووية قابلة للإيصال إلى أهدافها، محكومة بأن يؤثر في التوازنات الإقليمية، كما في النظام الدولي على نحو مسرحي مثير، مع استثارة سلسلة من ردود الفعل المتصاعدة^(٣).

ثانياً- موقع الحرب الاستباقية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة:

تمثلت الفكرة الاستباقية الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، لا في صيغة عقيدة استراتيجية شاملة متبناة رسمياً، بل في صورة إجراءات عملية، عن طريق ممارسات تدخلية استندت إلى تسويقها، بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي عدَّتْ "المرجع الدبلوماسي" للقوة الأمريكية، كما عبَّر عنها (نعوم تشومسكي)، فكما عدت أي سلوك دولي يخالف قيمها السياسية المثالية، بمنزلة تهديد وخطر ضد الولايات المتحدة، وقيم العالم الحر، ينبغي التصدي له. ففي بداية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كان الرئيس (جورج بوش الاب) "يدشن عملياً عقيدة جديدة في ميدان السياسة الخارجية، هي (عقيدة التدخل الإنساني)، وقد توقع أنَّ ذلك سيرتد انطباعاً بأنَّ الولايات المتحدة باتت مستعدة للتدخل في أي بقعة من بقاع العالم، إذ يؤدي الصراع الأهلي، أو نظام الحكم الاقتصادي، أو السياسي المفلس، إلى موت الناس جوعاً"^(٤).

(١) جوزيف اس. ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٥، ص ١٠.

(٢) صمويل هنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(٣) نعوم تشو مسكي، الدول الفاشلة- اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١١، ص ١٥.

(٤) سيوم براون، وهم التحكم، ترجمة فاضل جكتر، شركة الحوار الثقافي، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٥١.

استند هذا الاتجاه التدخل إلى فكرة، أن على الولايات المتحدة ممارسة دورها العالمي، في ضوء نظام دولي أحادي القطب تحت سيطرتها، عن طريق نفوذها الاقتصادي، وقوتها العسكرية الهائلة. وكانت من نتائج هذه العقيدة تدخلات عسكرية تحت ذريعة التدخل الإنساني، بإرسال (٣٠) ألف جندي للصومال، والتدخل الإنساني في كوسوفو، وخلال أزمة البوسنة والهرسك وغيرها.

كما تمثلت العقيدة الاستباقية في الاستراتيجية الأمريكية، عن طريق بلورة فكرة منع ظهور القوى المنافسة للولايات المتحدة في قوتها، "ففي تقرير صدر عن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتابون) عام ١٩٩٢، أكد على عدم السماح ب بروز قوة منافسة للولايات المتحدة حتى من بين أقرب منافسيها"^(١)، وعن طريق استباق الأخطار المحتملة والمؤكدة. وكما تم ذكره سابقاً، فقد تبلورت العقيدة الاستباقية كاستراتيجية شاملة بعد الحرب الباردة، وبدأ الحديث عنها كاستراتيجية بديلة للردع الذي لم يعد مجدياً في مواجهة التهديدات الجديدة، التي فرضتها المتغيرات الجديدة في التفاعلات التي تضمها النظام الدولي، وذلك عن طريق مجموعة من الأفكار والنظريات التي طرحها مراكز البحوث والدراسات، ومستودعات الفكر الاستراتيجي الأمريكي، المؤثرة والقريبة من دوائر صنع القرار الأمريكي، وروج لها مفكرون، وبدأوا يمهدون لاستراتيجية الحرب الاستباقية، وذلك عن طريق خلق صورة متعددة لأوجه الصراعات القادمة، وتبعاً لذلك التركيز في نوع القوة المطلوبة التي تتمتع بصفة الحسم، فضلاً عن الأساليب، والإجراءات، التي تتضمنها طريقة استخدام القوة في مجرى المواجهة والصراع، مع الأخطار والتحديات الجديدة والمستقبلية، التي قد تواجه الولايات المتحدة كقوة عظمى انفرادية، وهدفها الكوني المتمثل في الهيمنة على النظام الدولي. وبما أن "خطر الحرب إنما ينشأ عندما تصبح إحدى الأمم أقوى من منافسيها المحتملين بدرجة غير محدودة"^(٢). فقد كان استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية بحجة الدفاع، هو ما كانت تنطلق منه في تسويق لجوئها إلى المبدأ الاستباقي، إذ رأت القيادة الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة في تقريرها، أن على الولايات المتحدة أن لا تتراجع عن استخدام قوتها العسكرية، وأسلحتها التقليدية والنووية، كرد فعل أولي عندما تتعرض لخطر محتمل، أو مؤكد. وحيث "ينبغي أن توضح للخصوم أن رد فعلها يمكن أن يكون رداً، أو إجراءً وقائياً"^(٣). فمنذ أوائل التسعينيات، تدخلت الولايات المتحدة في كثير من مناطق العالم ودوله، وبادرت بالهجوم من منطلق استباقي- وقائي، مع استئناف نشاطاتها الدفاعية بوتيرة غير مسبوقة، لاسيما مع صعود المدرسة الليبرالية التدخلية، في أثناء إدارة الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون)، إذ يرى نائب الرئيس

(١) نقلًا عن، عماد جاسم المرسومي، م توظيف فكرة العدو في الاستراتيجية الأمريكية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ١٩٩٩، ص ٨٨.

(٢) جوزيف اس. ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(٣) نعوم تشو مسكي، الدول المارقة- استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة اسامة اسبر، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠٠٤، ص ٢٤.

(آل غور)، أنّ "علينا اتباع سياسة المعالجة الاستباقية، وإعادة إيجاد دور نشيط للعقل في تحليلنا للزمن الاستراتيجي، والمخاطر التي يجب علينا استباقها ببناء عالم أشد أمنًا"^(١).

في تلك الفترة ومن توجه دفاعي كان وزير الدفاع الأمريكي (وليم كوهين) يرى "ان الولايات المتحدة ملتزمة بالاستخدام الفردي للقوة العسكرية كي تدافع عن مصالح حيوية"^(٢)، ومن هذا المنطلق يكون المبدأ الاستباقي في منطق القوة الأمريكية، ما هو إلا التدخل في بقاع العالم المختلفة، ونشر قوتها وقواعدها العسكرية تحت حجج وذرائع مختلفة، كحق استخدام القوة من أجل (التدخل الإنساني)، ومحاربة الإرهاب الدولي، إذ يؤدي انتشار القوة ترتيب أوضاع من شأنها تحقيق وضمان أهداف ومصالح استراتيجية حيوية بعينها للولايات المتحدة.

المطلب الثالث

السمات الهيكلية في النظام الدولي بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وموقع الحرب الاستباقية

أولاً - السمات الهيكلية للنظام الدولي بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١:

تميز النظام الدولي بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، بكونه امتداداً للهيكلية التي كانت سائدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، ولكن بصورة أكثر حدة، وأقل التزاماً بقرارات الشرعية الدولية التي ترسيها مؤسسات النظام الدولي، كما لخص (جوزيف اس. ناي)^(٣)، أنّ هيكلية النظام الدولي في هذه المرحلة، يمكن ملاحظتها عن طريق توزيع مستويات القوة أو أبعادها على شكل نموذج يمثل رقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد، ومعقدة إلى حد كبير. فعلى قمة رقعة الشطرنج توجد القوة العسكرية أحادية القطبية على نحو كبير "الولايات المتحدة الأمريكية"، إذ اعتقد أنّ الولايات المتحدة، وجدت أكثر آليات هيمنتها على النظام الدولي، في البعد العسكري للقوة في مرحلة ما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، فهي بالفعل القوة العظمى الوحيدة ذات الذراع العسكرية العالمية بعيدة المدى، أما في منتصف رقعة الشطرنج، فتوجد القوة الاقتصادية متعادلة القطبية، أو متعددة القطبية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اليابان، ألمانيا، الصين...)، وفي نهاية رقعة الشطرنج يوجد عالم من العلاقات العابرة للحدود، خارج سيطرة الحكومات (الفاعلين من غير الدول، والإرهاب، والهجمات السيبرانية، والأوبئة، والتغيرات المناخية). وفيما يتعلق بالأحادية القطبية التي تمثلت بالقوة العسكرية الأمريكية، وجدت القوة المهيمنة في اختبار دروب جديدة في التعاطي مع مؤسسات النظام الدولي، إذ "نرى الدولة المهيمنة في العالم هذه الأيام، تعطي لنفسها الحق في شن الحرب كما يحلو لها، بموجب "حق الدفاع التحسبي عن النفس ذي الحدود غير المحدودة"^(٤)، وذلك انطلاقاً من فكرة

(١) آل غور، الهجوم على العقل، ترجمة نشوى ماهر كرم الله، العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٢٤٦.

(٢) نعوم تشو مسكي، الدول المارقة، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

(٣) ينظر: كتاب جوزيف اس. ناي، مستقبل القوة، ترجمة احمد عبد الحميد نافع، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٧.

(٤) نعوم تشو مسكي، الدول الفاشلة، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

استباق التهديدات، إذ "أعلنت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الصادرة عن البيت الأبيض عام ٢٠٠٣، والتي تعطي أمريكا الحق في المبادرة بالاعتداء، لمنع أي تهديد لأمنها"^(١).

كما كان أنصار القوة العسكرية في الإدارة الأمريكية، لم يرغبوا بأن يكونوا ملزمين بقرارات المنظمات الدولية، وما ترسخه من شرعية، وفضلت التصرف انفراديًا، وعدم التقيد بالضوابط، والمعايير، والأعراف الدولية، التي ترسخها تلك الآليات في النظام الدولي، "إذ قرر (جورج بوش الابن) أن يهاجم العراق مع ائتلاف صغير من الدول المؤيدة، وبعمله هذا تخلص من قيود التحالفات والمؤسسات التي كان الكثيرون من إدارته، يتحرقون من الغيظ تحت وطأتها"^(٢). كما عملت تلك الإدارة من ناحية أخرى، على توظيف القانون الدولي، في سبيل دعم حربها ضد الإرهاب، إذ كلفت على درجة كبيرة من التفسيرات الأنانية، المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة.

من ناحية أخرى، استدعى الانفراد الأمريكي ترسيخ نوع من العزلة عن المجتمع الدولي، عن طريق سلسلة الانسحابات من الاتفاقات الدولية "، عن طريق الانسحاب من الاتفاقية المضادة للصواريخ الباليستية، وسعها في الوقت نفسه إلى بناء الدرع الصاروخي، وخروجها من اتفاقية (كيوتو)*"^(٣)، المتعلقة بارتفاع درجات حرارة المناخ العالمي، ويضاف إلى هذه القائمة، معارضة واشنطن حظر استخدام الألغام الأرضية، واعتراضها على اتفاقية الحرب البيولوجية، ثم معارضتها للمحكمة الجنائية الدولية"^(٤)، كما أنّ القوة المهيمنة تعاملت بعدم مبالاة مع آليات النظام الدولي، عن طريق سلسلة من الاجراءات الأحادية الجانب، كما أنّها عكست من جانب آخر فشل المؤسسات الدولية في النظام الدولي، في إرساء نوع من التكامل في الفهم العالمي للشرعية، والقانون الدولي، إذ "إنّ معيار القانون الدولي، لا يعدّ استثناءً بين الحقائق الاجتماعية، بل إنّ وظيفته خلافاً للمعايير الداخلية، هي تنظيم العلاقات بين اللاعبين الذين ينتمون إلى حضارات مختلفة، والفصل في منازعاتهم، ومن هنا كان طابعه المتغير، وهشاشة انجازاته"^(٥)، الأمر الذي رسّخ من معضلة التناقض في الأفكار والمفاهيم.

ومن ناحية أخرى، يرى البعض أنّ مراكز القوة في النظام الدولي، بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، على الرغم من هيمنة القوة الأمريكية، تعددت وتوزعت باتجاهات عديدة ذات أبعاد اقتصادية بالأساس، فمثلاً: "أنّ ما يؤشر توزع القوة هو تحول مجموعة الثمانية إلى مجموعة العشرين، أي إنّ المشاركين في صنع الاتجاهات الكبرى تزايدوا، وهو ما يجعل القدرة على الوصول لقرار دولي أكثر تعقيداً"^(٦)، كذلك بروز الدور المؤثر عالمياً لما يسمى بالقوى الصاعدة، التي تجعل من النظام الدولي

(١) فهد الحارثي، أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية، اسبار للدراسات والبحوث الاعلام، الطبعة الاولى، بيروت، 2004، ص ٢٧٧.

(٢) جوزيف اس. ناي، مستقبل القوة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٣)* اتفاقية كيوتو للمناخ هي خطوة تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بخصوص التغير المناخي (UNFCCC or FCCC)، معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (UNCED)، ويعرف باسم "قمة الأرض" الذي عقد في ريو دي جانيرو في، في البرازيل من ٥-١٤ يونيو 1992، انظر اكثر، اتفاقية كيوتو، الموسوعة الحرة، على الموقع: <https://www.wikipedia.org>

(٤) رضوان جودت زيادة، الصراع على القيم - ازمة المعرفة الانسانية بين الغرب والاسلام، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٣١، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٩٧.

(٥) برتران بادي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢.

(٦) غابرييل غاسكوني، اتجاهات مكافحة الارهاب في حلف الناتو - التهديدات الحالية والمستقبلية في ١٧/ مارس/ ٢٠٢٢ على الموقع الالكتروني:

<https://www.washingtoninstitut.org>

ماضياً باتجاه نظام التعددية القطبية، واحتمالات تراجع القوة العظمى المهيمنة المتمثلة بالولايات المتحدة، وهو ما جعل العالم "يفتقر إلى مركز قيادة قوي، مما أدى إلى شعور بالعجز عن السيطرة على المتغيرات الدولية، فلا الزعامة الأمريكية للنظام العالمي أصبحت محسومة، ولا القوى الدولية الأخرى أوروبية كانت أم آسيوية، أوجدت صيغة تخرج النظام من هذه الدائرة الفوضوية"^(١).

ثانياً - موقع الحرب الاستباقية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١:

بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، عملت الولايات المتحدة على توظيف هذه الأحداث، من أجل ترسيخ تصور أو رؤية أمريكية، لتغيير النظام الدولي، عن طريق استنفار عناصر قوتها الشاملة في بلورة هذه الرؤية التغييرية، وهو في الواقع يعود في حقيقته إلى حيازة الولايات المتحدة، على قدرة تحويل عقائدها وتصوراتها إلى واقع ملموس، وانفاذها في النظام الدولي، وهي قدرة متأتية من الفجوة التي تفصل بينها وبين القوى الأخرى في النظام الدولي، من حيث آلة امتلاكها لعناصر القوة الشاملة، وما ترتبهُ في تفاعلات الدور والمكانة في النظام الدولي، مما أدى ذلك إلى ربط الولايات المتحدة أمنها القومي بالأمن العالمي، عن طريق فكرة (عولمة الأمن) التي أفرزتها فكرة (عالمية الإرهاب).

والواقع أنّ أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، قد فسحت المجال واسعاً أمام أنصار القوة العسكرية، وأعلنت من نفوذهم في تبني خيار التدخل، والانتشار العسكري في العالم، مما يعني ارتفاع المؤشرات الداعمة للقوة العسكرية، واستخدامها في مواجهة التحديات، والتهديدات المؤكدة، والمحتملة للولايات المتحدة. كما أشاعت الولايات المتحدة في الوقت نفسه، "أنّ الإرهاب ليس مجرد تنظيم في مكان ما من العالم، أو ضمن سيادة دولة ما، بل الإيحاء بأنّ الإرهاب موجود في كل مكان، كما أعلن مسؤولوها أنّ حملة اجتثاثه هي مسؤولية عالمية، يجب الانضمام إليها ترغيباً وترهيباً، عاجلاً أم آجلاً"^(٢).

ولقد استمرت النظرة الأمريكية في ضرورة تبني الاستراتيجية الاستباقية الوقائية للقوة العسكرية، حتى بعد ظهور مؤشرات كشفت عن ضعف هذه الاستراتيجية في التغلب على الإرهاب، إذ أعلن (جورج بوش الابن) في وثيقة استراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠٠٦، "أننا لا نستبعد عند الضرورة، وبناءً على مبادئ الدفاع عن النفس، استخدام القوة قبل وقوع هجمات، فعندما يحتمل أن تكون عواقب هجوم بأسلحة دمار شامل مدمرة، لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي أثناء تحول الأخطار الشديدة إلى حقيقة واقعة"^(٣).

وفيما يختص بمبدأ التحالف العالمي واسع النطاق، من أجل التصدي لخطر الإرهاب، نرى القوة العسكرية الأمريكية تتحرك في مجال تحالف عالمي، أتاح لها الحصول ليس على الدعم المادي فحسب، بل حتى القبول المعنوي للقيادة الأمريكية، من أجل مواجهة الإرهاب الذي يشكّل التصدي له، أولوية عالمية مختصة بالدفاع عن الأمن القومي الأمريكي،

(١) عدنان السيد حسين، التوسع الاطلسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٥٧.

(٢) خليل حسين، النظام العالمي ماضياً ومستقبلاً - منطق القوة بمفاهيم جديدة، ٢٠٠٢، الموقع الإلكتروني: <https://m.ahewar.org>

(٣) المصدر نفسه.

الذي تمّ ربطه عنوةً بالأمن العالمي، وهكذا "فإنّ الولايات المتحدة ستواصل القيام بدورها القيادي، عن طريق تعزيز الاحلاف الراهنة، وإقامة الشراكات لمعالجة التحديات التي يواجهها الأمن القومي"^(١).

وما يميز هذه القيادة الأمريكية، أنّها تملك زمام المبادرة التي لا يوجد إزاءها من يقدر على اعتراضها، إذ يقول (جورج بوش الابن): "إنّنا نسعى إلى توجيه العالم، وليس فقط التوجه بتسيير من العالم، إلى التأثير في الأحداث نحو ما هو فصل بدل القبول تحت رحمة الأحداث"^(٢).

أمّا فيما يخص مبدأ الانتشار العسكري الاستباقي في العالم، فقد سارت الاستراتيجية الأمريكية على نهج نشر القوات الأمريكية، وإقامة القواعد العسكرية في أكثر مناطق العالم حيوية، تحت ذريعة ملاحقة الإرهابيين ومقاتلتهم في كل مكان، وتطورت هذه المهمة حتى "أصبح عنوان الانتشار رسمياً "مهمات تدريب" في هذه الدولة أو تلك، لإعداد قوات فيها لمكافحة الإرهاب"^(٣)، وهكذا انتشرت القوة العسكرية الأمريكية في شرق الساحة الأوراسية وغربها، كما أنّها تمكنت عن طريق مع الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، والخليج العربي، من السيطرة على أكثر مناطق العالم استراتيجية، وأكبرها إنتاجاً للطاقة العالمية.

من ناحية أخرى، فإنّ ما يجعل استراتيجية الحرب الاستباقية الوقائية، تحقق أهدافها بنجاح، هو اعتمادها على قوة عسكرية هائلة، من حيث حجم الانفاق على هذه القوة، الذي يفوق الحدود التقليدية للانفاق العسكري، وهذا ليفسرهُ الترويج الزائد لاستخدام القوة العسكرية في مواجهة التهديدات، والتحديات، حتى بات يُنظر إلى الحرب بمنزلة الطريق الأكثر فاعلية، وهو تصور بات يسمّ الأسلوب التدخلّي الاستباقي للقوة، بالصفة الإيجابية بدل الطبيعة السلبية، "فالأمريكيون باتوا ينظرون إلى الحرب وكأنّها أداة دبلوماسية أكثر من أنّها أداة للعنف"^(٤). كما أنّ إشاعة فكرة شرعية الحرب الاستباقية كأداة للدفاع، رسخت هذه النظرية الإيجابية للقوة الأمريكية، بالاستناد إلى المادة ٥١ في تحركاتها التدخلية، إذ يرى (نعوم تشومسكي) "أنّ هذه المادة كانت المرجع المنطقي للدبلوماسية الأمريكية"^(٥).

المطلب الرابع

الحرب الروسية – الأوكرانية كحرب استباقية وتأثيرها في النظام الدولي

(١) علاء بيومي، عرض كتاب النزعة العسكرية الأمريكية الجديدة ل (اندرو باسيفيتش)، مجلة آفاق استراتيجية، مركز الزيتونة، بيروت، ٢٠٠٥، ص٤٨.

(٢) وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام ٢٠٠٦، شبكة النبا المعلوماتية، على الموقع الإلكتروني: www.alnabaa.org

(٣) علاء بيومي، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

في عصرنا الحاضر، تجلّت عقيدة الحرب الاستباقية بصورة واضحة في الحرب الروسية- الأوكرانية، التي عدّها الكثير من الباحثين بمنزلة حرب استباقية، شكّلت منعطفًا تاريخيًا في تحولات النظام الدولي. فطبقًا لمجموعة المحددات (الأسباب والدوافع)، التي أعلنها الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في خطاب الحرب في ٢٤ شباط ٢٠٢٢، أعلن فيه الحرب على أوكرانيا من منطلقات، وحجج دفاعية، ودوافع استباقية، إذ جاء في الخطاب السبب المعلن للحرب، بأنّ روسيا لا تستطيع السكوت عن التهديد الآتي من أراضي أوكرانيا الحديثة. والحال هذه تستوجب منّا إجراءات حاسمة وفورية، فجمهوريةنا دونباس الشعبيتين لجأتا إلى روسيا لأجل المساعدة. ووفقًا للمادة ٥١ من البند السابع لميثاق الأمم المتحدة، ووفق أنظمة الاتحاد الروسي، اتخذت قرارًا بتنفيذ عملية عسكرية خاصة، هدفها الدفاع عن الأهالي الذين تعرضوا ويتعرضون على مدى السنوات الثمان الماضية، للإهانة والإبادة من جانب نظام كييف^(١).

ووفق الرؤية الروسية، أنّه بمقاييس القوى العظمى، فإنّ الحرب الروسية شرعية، لأنّها مثلت نموذجًا مشابهًا لما قامت به الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١. إذ صرّح (فلاديمير بوتين) "أنّ موسكو تدرس تبني ما اسماه مفهوم واشنطن للضربة الاستباقية، كذلك ربما ينبغي لموسكو التفكير في تبني الأفكار التي طورها الأمريكيون، لضمان أمنهم"^(٢). وبغض النظر عن الجدل حول شرعية الحرب الروسية على أوكرانيا، فإنّ الرئيس الروسي سلك مسلكًا قانونيًا عندما أرسل الخطاب الذي ألقاه في اليوم الأول من الحرب، على شكل رسالة إلى مجلس الأمن، "من منطلق الوفاء بشرط إبلاغ مجلس الأمن، عند استخدام الدول لحق الدفاع الشرعي عن النفس، بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة"^(٣).

لقد كانت من أهم الأسباب التي دعت روسيا إلى شنّ حربها الاستباقية ضد أوكرانيا، هو أنّها ترفض كل شكل من أشكال التحالفات العسكرية والأمنية على حدودها، وتعدّه عملاً عدائيًا مهددًا لوجودها وأمنها القومي، من منطلق أنّ المجال الحيوي الروسي، وعمقها الاستراتيجي، يجب أن يبقى بعيدًا عن أي تحالفات أمنية خارج حدود الإطار الروسي للأمن، كما جاء سعي أوكرانيا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وتوجه الرئيس الأوكراني (فلودومير زيلينسكي) الذي "أعاد في فبراير ٢٠٢٢ تأكيد نية أوكرانيا في الانضمام إلى الناتو"^(٤)، كأحد الأسباب الأمنية التي دفعت روسيا إلى شنّ حربها، لما عدّته من تهديد يجعل الحدود الغربية لروسيا مكشوفة أمام العدو الاطلسي. وهذا يعني أنّ روسيا استبقت بحربها ضد أوكرانيا حدوث هذا الانضمام، الذي سيعمل بالتبعية على تفعيل المادة الخامسة من ميثاق حلف شمال الاطلسي، في الدفاع المشترك عن أحد أعضائه الذين يتعرضون إلى هجوم مسلح، لما عدّته أوكرانيا حربًا ضد الإرهاب في الشرق الاوكراني، على الرغم من أنّ البعض يرى أنّ المسوغ الروسي لاستباق التهديد، المتمثل بانضمام اوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، غير مكتمل الوجود بالفعل، لأنّ

(١) خطاب الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في ٢٤ شباط ٢٠٢٢ على الموقع الإلكتروني: <https://www.aawsat.com>

(٢) بوتين، قد نفكر في توجيه ضربة استباقية لنزع سلاح العدو، على الموقع الإلكتروني: <https://www.alarabia.com>

(٣) سلوى يوسف الاكياي، اثر الحرب الروسية - الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي، المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع، عدد ٢٣، ١، ص ٤.

(٤) رانيا محمد عناني، التدايعات الإقليمية والدولية للنزاع الروسي الأوكراني، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٧٩، ٢٠٢٣، ص ٤٤٧.

العضوية الرسمية لأوكرانيا إلى الحلف لم تحدث حتى الآن، على الرغم من حصولها على صفة شراكة الفرصة المعززة مع الحلف. من ناحية أخرى، "إنَّ أوكرانيا ليست بالقوة القانونية التي تمكنها من شن حرب، أو بدء هجوم على روسيا"^(١).

كما شكَّلت الحرب الروسية الاستباقية على أوكرانيا، مؤشراً لاستعادة عامل القوة العسكرية دوره المؤثر في التفاعلات الدولية، عن طريق التأثير الحاسم لدور القوة في تغيير الوضع الجيوسياسي، والجيواستراتيجي، وهو ما يؤشر على التبيي الاستباقي لمنهج القوة من قبل روسيا، إذ "باتت السياسة الخارجية الروسية خطاباً وسلوكاً، أكثر التصاقاً بالمنظور الجيواستراتيجي، والدوافع الأمنية، ما انعكس على التحركات الخارجية في تبني المبادرة، كمنطلق محدد ورئيس أوضح أولوية للقوة المادية"^(٢)، وهو ما يعني أنَّ روسيا استطاعت إحداث تغيير مباشر في ترسيخ فكرة القوة، واستخدامها استباقياً، وتغيير الواقع الجيوسياسي لصالحها، وتغيير العديد من القواعد المشكلة للنظام الدولي القائم. ويمكن القول: إنَّ مشهد احتمال تزايد تبني الاستراتيجية الاستباقية، يعتمد بدرجة كبيرة على مدى النجاح في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرحلية والنهائية، الناتج عن توظيف تلك الاستراتيجية. ويعتمد هذا المشهد في تحقيقه على مجموعة من العوامل المساعدة، لعل أبرزها:

أولاً- التقدم الجيواستراتيجي الروسي:

تبنيت روسيا بقيادة (بوتن) استراتيجية قائمة على استعادة العمق الاستراتيجي، والمجال الحيوي، والنهوض بدور روسيا ومكانتها عالمياً، بفعالية حاسمة ومتسارعة استندت إلى عدة أدوات استراتيجية، إذ تبنيت عقيدة المبادرة بالفعل، التي تقوم على استباق التهديدات، والمخاطر، ومواجهة التحديات الأمنية، عن طريق سلسلة من الإجراءات، أو الأدوات، لعل أبرزها: الحرب الهجينة، والتدخلات العسكرية المباشرة، كما في جورجيا ٢٠٠٨ والقرم ٢٠١٤، وحضورها العسكري في الشرق الأوسط، ثم التدخل الاستباقي العسكري، وأخيراً في أوكرانيا ٢٠٢٢، كما تتحرك روسيا ضمن استراتيجية جديدة، قائمة على اعتبارات جيوسياسية من منطلقات تاريخية وجغرافية، "إذ تدرك روسيا ثقل هذين العنصرين (الجغرافيا والتاريخ)، وتحاول استثمار نتائجهما وفاعليتهما على نحو أفضل، لتعزيز مكانتها الجيواستراتيجية، ومكانتها العالمية"^(٣).

كما يمكن استشعار التقدم الروسي، عن طريق الارتكاز على تحديث القدرات العسكرية الروسية التقليدية، والنووية، بشكل هائل، كذلك "دمج التقنيات الجديدة لمضاعفة القوة في الأنظمة القديمة، للتسلح، والإعلان عن برامج ذات قدرات نووية رئيسية، لضمان قدرتها على اختراق أنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكية، وتطوير مجموعة من الأنظمة التي يمكنها مهاجمة الأقمار الصناعية، أو تعطيل عملياتها"^(٤)، كما "قامت روسيا، بتطوير وامتلاك صواريخ فرط صوتية"^(٥).

كما نجحت روسيا في تفعيل القوة بجانبها العسكري، عن طريق استخدام وسائل القوة العسكرية، والتكنولوجيا المتطورة لديها، في افشال تصويبات الأسلحة الأمريكية الدقيقة، المقدمة لأوكرانيا ضد أهدافها في روسيا، بإسقاطها أو تعطيلها

(١) ديبالا علي واحمد عقيل، التكييف القانوني لأسباب روسيا في حربها على أوكرانيا، مجلة كلية القانون العالمية، عدد ٢٣، ٢٠٢٣، ص ٣٩٢.

(٢) سامح راشد، مآلات النظام العالمي بعد الأزمة الأوكرانية، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد ١٩٢، ٢٠٢٢.

(٣) عبد العليم محمد، الحرب الروسية الأوكرانية بين صلح فرساي وتمدد الناتو شرقاً، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠٢٢، ص ٨.

(٤) عصام عبد الشافي، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٢.

(٥) الكسندر نازاروف، لماذا يتحدث بوتن عن الضربة النووية الروسية الاستباقية، في ٢ شباط ٢٠٢٣، على الموقع الإلكتروني:

باستخدام أنظمة إلكترونية حربية متطورة، لمواجهة الصواريخ الدقيقة، ومسيرات الدرون، إذ "اعترف وكيل وزارة الدفاع الأمريكية لشؤون الاقتناء واللوجستيات (ويليام لابلانت)، بأنّ النسخة الجديدة من الأسلحة الأمريكية الدقيقة، لم تكن قادرة على ضرب الأهداف الروسية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى التشغيل الناجح لأنظمة الحرب الإلكترونية للقوات المسلحة الروسية"^(١)، كذلك "استطاعت روسيا أن تطبق استراتيجية حافة الهاوية بشكل صحيح، وذلك عن طريق التلويح باستخدام كل ما تتوفر عليه من أسلحة، بما فيها السلاح النووي، لضمان أمنها القومي"^(٢).

كذلك نجحت روسيا في استخدام الاقتصاد كسلاح في الحرب، عن طريق استخدام مصادر الطاقة كسلاح جيوسياسي، مكّنها من تقليل الخسائر التي لحقت بها جزاء العقوبات الغربية، وترسيخ آليات جديدة في هذا المجال، وتقويتها بما يمهّد لإرساء قواعد جديدة حاکمة، بعيدًا عن الهيمنة الأمريكية، "مثلة في التعامل بنظام بديل لتحويل الأموال بين البنوك بعيدًا عن نظام سويفت، وعقد صفقات تجارية بالعملة الوطنية، وتقوية أدوار ومنظمات إقليمية، كالبريكس، ومنظمة شنغهاي"^(٣)، كذلك "لولا امتلاك موسكو أوراق ضغط أخرى، مثل: صادرات الطاقة أوروبا على وجه الخصوص، لكان للعمليات العسكرية في أوكرانيا مردود أقل بكثير"^(٤)، كذلك "القرار الذي اتخذه الرئيس (فلاديمير بوتين) بربط قيمة الروبل بالذهب، وإعلان بيع النفط والغاز الروسي، أمّا بالذهب أو الروبل بدل الدولار أو اليورو، من العوامل التي أسهمت في استيعاب الاقتصاد الروسي، لصدمة العقوبات التي فرضتها الدول الغربية على روسيا، مما أدى إلى ارتفاع سعر الروبل مقابل الدولار واليورو"^(٥)، وهو ما يعني أنّ روسيا أصبحت في وضع القوة الموازنة عالميًا، عن طريق أولوية القوة العسكرية من جهة، واستخدام الاقتصاد سلاح في الحرب، كذلك استطاعت روسيا بناء وتأسيس سلسلة متكاملة من التحالفات الأمنية والدفاعية المشتركة، مع قوى صاعدة الصين، وكوريا الشمالية، وإيران، لإحداث نوع من التوازن الأمني، والعسكري، في مواجهة الغرب والولايات المتحدة، كما أنّ اندفاع روسيا بقيادة (فلاديمير بوتين) نحو التحول إلى قوة نافذة مؤثرة، عن طريق الحضور الاستراتيجي العسكري والاقتصادي الروسي في مناطق النفوذ الغربي الاستراتيجية، كسوريا في الشرق الأوسط، وليبيا في الشمال الأفريقي، وكذلك تعدد القيادة الروسية لأهم منظمين عالميين على الإطلاق، هما: "البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون"، أهم عوامل الثقل والتقدم الجيوستراتيجي الروسي على الساحة الدولية، عن طريق ممارستها لقوة النفوذ المؤثرة سياسيًا، وعسكريًا، واقتصاديًا.

ثانيًا- ضعف الموقف الغربي:

- (١) روسيا أهانت الأسلحة الأمريكية السرية المقدمة لأوكرانيا، على الموقع الإلكتروني: <https://www.RT.online.com>
- (٢) محمد جعبوب، النسق الدولي بين التغير والثبات - دراسة في طبيعة النسق الدولي في ضوء تطورات الحرب الروسية الأوكرانية، مجلة مدارات سياسية عدد ٢٤، الجزائر، ٢٠٢٢، ص ١٧٧.
- (٣) حسن ابو طالب، روسيا وتقسيم اوكرانيا - خطوة لتصحيح اخطاء التاريخ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو، ٢٠٢٢.
- (٤) سامح راشد، مصدر سبق ذكره.
- (٥) حسين سليمان، التعقيدات الاقتصادية في الأزمة الأوكرانية والعقوبات على روسيا، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملف خاص، يوليو ٢٠٢٢، ص ٢٦.

على الرغم من كون الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، قد اجتهد في دعم أوكرانيا دعماً شاملاً غير محدود في حربها مع روسيا، إلا أنه بمرور الوقت بدأت الحرب وتداعياتها ومعطياتها الواقعية، تكشف عن مستوى الضعف في الموقف الغربي بشكل عام، وانكشاف استراتيجي لنقاط الضعف والثغرات في هذا الموقف، الذي كان يسعى بداية الأمر إلى الدفع باتجاه الحرب، ثم ما لبث أن أصابه التراجع والتذبذب، في كيفية التعاطي مع الواقع الجديد الذي فرضته هذه الحرب.

كما كشفت الحرب خطأ الاعتبارات التي بنى الغرب عليها مواقفها سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، عن طريق تجاهل المطالب الروسية، وعدم الاعتراف بأحقيتها في ضمان أمنها القومي، بتأمين مجالها الحيوي، وعمقها الجيوسياسي، كما تفعل القوى الكبرى. وإنَّ على روسيا الرضوخ للمطالب الغربية دون مناقشة، والموافقة على تمدد حلف شمال الأطلسي، والاقتراب من حدودها. كما يعتقد البعض "أنَّ زعماء الولايات المتحدة وأوروبا، أخطأوا في محاولة تحويل أوكرانيا إلى معقل غربي على الحدود الروسية"^(١)، وهو ما أشر ازدواجية في الرؤية والمعايير، "إذ إنَّ التدخل الغربي في أوكرانيا عن طريق المستشارين، والعتاد الحربي، والمساعدة الاقتصادية، والتحرير على ممارسة أوكرانيا لاستقلالها بالانضمام إلى حلف الأطلسي، وعدم الرضوخ لروسيا قد أفضى عملياً إلى ما يراه الرئيس الأوكراني (فلوديمير زيلينسكي)، تقصيراً من الغرب في حماية بلاده عند بدء العمليات العسكرية الروسية"^(٢).

فمن الناحية السياسية، تجلّى ضعف الموقف الغربي عن طريق فشل الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، في تقديم آلية عمل حاسمة من أجل إرساء القيم التي ينادي بها النظام الدولي، إذ لم يستطع هذا النظام بمؤسساته، وآلياته القائمة على مفاهيم، احترام، وحماية سيادة الدول، والأمن الجماعي، من منع نشوب الحرب على أوكرانيا، وهو مؤشر على رضوخ هذا النظام، لما يرتبه المنهج الواقعي في العلاقات الدولية، وما يستند إليه من أعمال، كمبدأ القوة كمحرك للتفاعلات، ومؤسس للنتائج التي تقضى إليها، "إذ يتفق الواقعيون على أنَّ العالم لا توجد فيه هيئة أو مؤسسة، يمكنها حماية الدول بعضها من بعض، ما يجعل الدول قلقة بشأن إمكانية تعرفها لاعتداء خطر قد يهددها في وقت ما في المستقبل، وهذا الوضع يجبر الدول لاسيماً القوى العظمى على القلق بشأن أمنها، والتنافس على القوة"^(٣).

كما يتضح ضعف الموقف الغربي في هذا الشأن، وتأثر النسق السياسي الدولي، عن طريق تأكيد فشل نظام الأمن الجماعي في إطار منظمة الأمم المتحدة، إذ لم يعد قادراً على حماية الدول الأعضاء، في حالة تعرض سيادتها وأقاليمها لعدوان خارجي"^(٤). كذلك أوضح ضعف الموقف الغربي فشل الغرب في تشكيل تحالف دولي كبير، بهدف عزل روسيا على كل الصعد الاقتصادية

(١) احمد جلوب المياحي، روسيا والنظام العالمي الجديد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد ٢٣. ٢٠، ص. ٨.

(٢) عبد العليم محمد، مصدر سبق ذكره، ص. ٧.

(٣) عصام عبد الشافي، مصدر سبق ذكره.

(٤) محمد جعبوب، مصدر سبق ذكره، ص. ١٨٢.

والسياسية لدفعها إلى التراجع، على الرغم من المساعي التي بذلت في هذا الجانب، وهو دليل على أن الدبلوماسية الغربية تضاعل حجم تأثيرها"^(١).

كما تجلى تراجع الموقف الغربي، وضعف تأثيره دوليًا، عن طريق تنامي تيار ثالث لا يخضع لقواعد الاستقطاب الدولي، ويتمثل في الدول التي لا ترغب في الاصطفاف السياسي مع أي كتلة، سواء روسيا أو الغرب، ونشوء منطقة دولية حيادية، "إذ إنَّ أهم الاحتمالات سيكون إحياء حركة عدم الانحياز الجديدة، التي تشمل عددًا متناميًا من الدول في أوروبا، مثل: صربيا وبدرجة أقل المجر"^(٢).

وهو ما تجلى بدرجة أكثر وضوحًا، خلال تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن إدانة الحرب الروسية على أوكرانيا، إذ "تمَّ التصويت من قبل (١٤١) دولة لمصلحة القرار، في حين عارضته دول، هي: روسيا، وبيلاروسيا، وسوريا، واريتريا، وكوريا الشمالية، وامتنعت (٣٥) دولة عن التصويت من بينها العراق، وإيران، وكوريا، والهند، والصين"^(٣). من ناحية أخرى، تجلى ضعف الموقف الغربي في الدفع باتجاه الحرب، ورفض الولايات المتحدة على وجه الخصوص، المسارات الدبلوماسية لحل الأزمة، واحتواء المواقف الروسية المتشددة.

أمَّا من الناحية العسكرية، فيمكن ملاحظة ضعف الموقف الغربي بصورة أكثر وضوحًا، "إذ أظهرت مسارات الحرب الروسية – الأوكرانية، عجز الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين عن حماية أوكرانيا، أو القيام بتدخل عسكري مباشر"^(٤). كما أنه "على الرغم من أنَّ التصعيد الأمريكي كان يجري باسم الناتو، إلا أنَّ الناتو نفسه افتقد زمام المبادرة في إدارة الأزمة، ولم يتمكن من معالجتها كطرف أو كيان مستقل، بمعزل عن موازين القوى بين الدول الأعضاء فيه"^(٥).

كذلك فإنَّ ضعف الموقف الغربي بدا واضحًا، في عجزه عن إلحاق الهزيمة بروسيا عسكريًا، على الرغم من كل الدعم العسكري، والمالي، والسياسي، واتباع استراتيجية حرب الاستنزاف والإنهك، من أجل الضغط على روسيا، وإضعاف قوتها الاستراتيجية، وإجبارها على التراجع عن مواقفها المتشددة، لاسيما بعد إفشال روسيا العديد من التحركات، والهجمات الأوكرانية المدعومة من الغرب، وتمكُّنها من الحفاظ على وضع متقدم جيواستراتيجيًّا، كذلك السيطرة على الوضع الجيوسياسي. ولعل ما كانت تعول عليه الولايات المتحدة والغرب في هذا الشأن، هو نجاح الهجوم الأوكراني المضاد في ربيع ٢٠٢٤، في تحقيق هدف استراتيجية الاستنزاف للقوة الروسية، والذي تم الاعتراف بفشله واحباطه من قبل روسيا، وتقديمها على خط المواجهة، وتدمير البنية التحتية للطاقة الأوكرانية، بما ينبئ باحتمال انهيار أوكرانيا عسكريًا على نحو وشيك. وهو ما يؤثر خطأ الحسابات الغربية، ومن ثمَّ كشف عن ضعف موقفه، كما بيَّن "أنَّ التحالف الغربي ليس مطلقًا، وغير شامل

(١) خالد البوهالي، متى يقتنع الغرب بعبثية الحرب في أوكرانيا على موقع الميادين أونلاين في ٨ كانون الثاني ٢٠٢٣، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.almayadeen.net>

(٢) كليمنت ثيرمي، الأزمة الأوكرانية والنظام العالمي الجديد، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، مركز الدراسات والبحوث الإيرانية، الرياض، ٢٠٢٢، ص ٥.

(٣) فخر عماد خليل، تحولات النظام الدولي في ظل الأزمة الروسية – الأوكرانية-دراسة مستقبلية، مجلة قضايا سياسية، عدد ٧٥، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٢٠٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢١٤.

(٥) سامح راشد، مصدر سبق ذكره.

لكل التقديرات والتحديات، ولا مفتوحًا على كل الجهات، فمنذ اليوم الاول للتصعيد الذي شنته الولايات المتحدة، حاولت عدم الانجرار وراء الموقف الأمريكي^(١).

وهذا ما أخفى انقسامًا حادًا بين الدول الغربية التي تقود التحالف ضد روسيا، "إذ إنَّ هناك انقسامًا بين الدول الأوروبية، حول قضية دعم أوكرانيا بالسلح لصد الغزو الروسي، فهناك دول على غرار المانيا وبلجيكا، رفضت تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا"^(٢). كما واجهت لاحقًا ضغوطًا أمريكية لتغيير مواقفها تجاه التعامل مع الأزمة، وهو ما تمَّ بعد تراجع المانيا عن قرارها السابق، عن طريق الإعلان عن دعمها العسكري لأوكرانيا.

كما تجلَّى الضعف الغربي في عدم ثبات المواقف الاستراتيجية، والذي أصابها بنوع من التراجع، والتذبذب، فمنذ بداية الأزمة كان الدفع العلني باتجاه التدخل الغربي المباشر عسكريًا للدفاع عن أوكرانيا، إلا أنَّ تهديد روسيا بالسلح النووي كأحد الخيارات المطروحة في الحرب، أدى إلى تراجع هذا الموقف، ومحاولة تجنب استفزاز روسيا.

كذلك تزايد الخطاب الانهزامي، بسبب التراجع العسكري الأوكراني في ميدان العمليات الحربية، الناجم عن افتقار أوكرانيا للقوى البشرية، وآليات الحرب الكافية، للحفاظ على الوضع، ومنع التقدم الروسي ومقاومته، على الرغم من كل الأسلحة النووية الأمريكية المتطورة المقدمة لأوكرانيا، وهو ما تؤكدته تصريحات الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (ينس ستولتنبرغ): "إنَّ طريق الخلاص في أن تجلس روسيا وأوكرانيا على طاولة تفاوض واحدة، والاتفاق على التنازلات التي ترغب بها كل قيادة، وهذا بحد ذاته دليل على أنَّ الأوضاع تسير في طريق مسدود، لاسيَّما بالنسبة لأوكرانيا"^(٣)، وهو ما يؤشر استسلامًا غربيًا، وعدم القدرة على المضي في الوتيرة السابقة نفسها، الدافعة لاستمرار الحرب، واستنزاف روسيا.

أمَّا بالنسبة للناحية الاقتصادية، فقد فشل الغرب في استنزاف القدرات الاقتصادية الروسية، عن طريق فرض العقوبات الغربية، لاسيَّما أنَّ "الاقتصاد الروسي كان متمسكًا في وجه العقوبات الدولية، بل أسهم اقتصادها بتعزيز قواتها الحربية، وتمكنت من استقبال الشحنات القادمة من إيران وكوريا الشمالية، فضلًا عن توفير التقنيات التكنولوجية بخصائص الاستعمال المزدوج، ومن تلك المعدات تقنيات كهربائية لتصنيع الأسلحة قادمة من الصين"^(٤). ومن ناحية ثانية أخطأت الحسابات الغربية بشأن مدى ارتدادات العقوبات الاقتصادية على روسيا، وما أنتجت من انعكاسات سلبية على اقتصادات الدول العربية. كما أنَّ البعض يشكك في مدى نجاح الغرب في تحقيق الأهداف المتوخاة في العقوبات الاقتصادية، لعل أهمها

(١) سامح راشد، مصدر سبق ذكره.

(٢) محمد جعيوب، مصدر سبق ذكره. ص ١٧٤.

(٣) ستيفان والت وتيتانيا ماليا رينكو، دول الغرب امام خيار حاسم بشأن خسارة اوكرانيا الحرب، ترجمة احمد عبد الله، جريدة عمان، ٢٤ ابريل

٢٠٢٤.

(٤) المصدر نفسه.

ردع روسيا، "إذ تدفع بعض الحجج إلى أنَّ العقوبات الأمريكية في المقابل، ترغم الخصوم على تعزيز سلوكهم غير المرغوب فيه"^(١).

الخاتمة:

مما تقدم يمكن الاستنتاج، أنَّ التقدم الجيوستراتيجي الروسي، وتراجع الموقف الغربي أو ضعفه، والذي يمثل النظام الدولي، هو أحد العوامل التي ستساعد على تحقيق الحرب الاستباقية الروسية على أوكرانيا أهدافها، وإن كانت بصورة نسبية، كما أنَّها ستؤسس إلى مرحلة جديدة، وقواعد جديدة حاکمة في النظام الدولي، فضلاً عن تغيير هيكلته. كما استطاعت روسيا توظيف استراتيجية الحرب الاستباقية، في إحراز التقدم الجيوستراتيجي في مواجهتها مع الغرب. ويمكن القول: إنَّ الحرب الاستباقية الروسية استطاعت التمهيد لترسيخ آليات جديدة وهيكلية جديدة للنظام الدولي، إذ تسعى كل من روسيا والصين إلى تقوية تلك الآليات، في سبيل إرساء نظام دولي بعيد عن الهيمنة الأمريكية، "إذ إنَّ روسيا والصين تناديان بنظام دولي ينهي الانفراد الأمريكي، ويمنحهما مساحة تأثير ونفوذ في القضايا الدولية، وتجسد رؤاهما في نظام دولي متعدد الأقطاب، يقوم على المنافسة السلمية بين الجميع، لاسيَّما الكبار دون تفرقة"^(٢).

وفي ضوء التفسيرات الموسعة التي طالت مفهوم الدفاع الشرعي عن النفس لاسيَّما بعد أحداث ٢٠٠١، يمكن عدَّ الحرب الروسية على أوكرانيا حرباً استباقية، إذ أعطت هذه الاجتهادات القوى العظمى، المسوخ القانوني والمنطقي حسب نظرها، "لتبنيها في حروبها لإضفاء الشرعية عليها، استناداً إلى ما وضعه فقهاء القانون الدولي من محددات، استندوا فيها إلى العرف والحكم المنطقي، من أجل المعالجة القانونية للتهديدات المحدقة، والقريبة التحقق. إذ يرى الفقيه الهولندي (هوغو جروشيوس)، "أنَّه يباح الدفاع الشرعي ليس فقط بعد أن تحدث المعاناة من هجوم، ولكن أيضاً حين يكون من الممكن توقع التصرف"^(٣).

ويمكن القول: إنَّ روسيا عن طريق تدخلها الاستباقي في أوكرانيا، تمكنت من إبعاد التهديد المتمثل بانضمام أوكرانيا للحلف الأطلسي، وإبعاد خطر الاقتراب المباشر للنفوذ الغربي الأطلسي من حدود مجالها الحيوي، كما استطاعت إعادة القوة للدور الروسي العالمي، عن طريق ما ترتب على هذه الحرب من فرض قواعد جديدة على النظام الدولي، لعل أهمها: عودة المفاهيم التقليدية للأمن العالمي، وعودة التهديدات النووية، فضلاً عن سباق تسلح عالمي غير مسبوق، كذلك كثير من التداعيات الاقتصادية التي كشفت مدى هشاشة قدرة النظام الدولي القائم على القيم الغربية، على السيطرة على الأوضاع، وتفعيل المسارات الدبلوماسية، لتجنب الحرب، مما جعل الأمور تتجه صوب التنبؤ بتحول جديد للنظام الدولي في هيكلته، تغادر على الأرجح الأحادية القطبية التي قامت على الهيمنة الأمريكية على العالم.

(١) عمرو عبد العاطي، كيف تتعامل الولايات المتحدة مع العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠٢٢، ص ١٩.

(٢) سامح راشد، مصدر سبق ذكره.

(٣) نقلاً عن ديالا علي وأحمد عقيل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٠.

كما يمكن الاستنتاج، أنّ تبني القوى العظمى لاستراتيجية الحرب الاستباقية، جاء متسقًا مع جوهر النظرية الواقعية، التي تقوم في جوهرها على مكوني القوة والصراع من أجلها، ومن ثمّ فإنّ تفعيل عناصر تلك الايدلوجية المؤدية إلى حيازة القوة العالمية، والتأثير في النظام الدولي، يستلزم الاتجاه نحو استحضر التهديدات، والأخطار، والأعداء، من أجل استثارة القوة باتجاه الفعل الاستراتيجي المؤثر عالميًا، ومن ثمّ يمكن القول: إنّ استراتيجية الحرب الاستباقية تؤثر في النظام الدولي، لأنّها ترسخ تكييف القانون الدولي، والمنظمات الدولية وتوظيفهما، من أجل تسويق تبنيها. من جهة أخرى ترسخ فوضى القوة في النظام الدولي، وما يتبعها من نتائج وتداعيات سلبية، وأيضًا شجّع التبني الأمريكي لهذه الاستراتيجية دولًا أخرى، مثل: روسيا على التحجج بها كذريعة ذات حجج دفاعية، واجراءات استباقية، من أجل تغيير الوضع القائم لصالحها، في مواجهة التهديد الغربي المتمثل بتوسع الناتو شرقًا، وما ينطوي عليه من تهديدات جيوسياسية، للوجود والأمن القومي الروسي.

قائمة المصادر:

أولاً- الكتب العربية والمترجمة:

- ١- إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية - المفاهيم والحقائق الاساسية، مؤسسة الابحاث العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٥.
- ٢- ال غور، الهجوم على العقل، ترجمة نشوى ماهر كرم الله، العبيكان للنشر، الطبعة الاولى، الرياض، ٢٠٠٩.
- ٣- ناتولي اوتكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة انور محمد ومحمد نصر الدين، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٤- برتران بادى وماري كلود سموتس، انقلاب العالم- سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمه سوزان خليل، دار العالم الثالث، ١٩٩٨.
- ٥- بول فندلي، امريكا في خطر، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١١.
- ٦- بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت، ٢٠٠٧.
- ٧- جوزيف اس. ناي، مستقبل القوة، ترجمة احمد عبد الحميد نافع، المركز القومي للترجمة، الطبعة الاولى، القاهرة، ٢٠١٥.
- ٨- جوزيف اس. ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٥.
- ٩- جهاد عودة، النظام الدولي- نظريات واشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، مصر، ٢٠٠٥.
- ١٠- زيبغينو برجسكي، الاختيار - السيطرة على العالم ام قيادة العالم ، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٣.
- ١١- سيوم براون، وهم التحكم، ترجمة فاضل جكتر، شركة الحوار الثقافي، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٤.
- ١٢- صموئيل هنتنغتون، القوة العظمى الانفرادية- البعد الجديد للقوة، مركز فلسطين للدراسات والبحوث، غزة، ١٩٩٩.
- ١٣- عدنان السيد حسين، التوسع الاطلسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.
- ١٤- فهد الحارثي، امريكا التي تعلمنا الديمقراطية، اسباب للدراسات والبحوث الاعلام ، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٤.
- ١٥-- كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمد شعبان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٣.
- ١٦- مجموعة مؤلفين، فهم النظام الدولي الحالي، مؤسسة راند للأبحاث، كاليفورنيا، ٢٠١٦.
- ١٧- نعوم تشو مسكي، حقوق الانسان والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة عمر الايوبي، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤.
- ١٨- نعوم تشو مسكي، الدول الفاشلة- اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١١.
- ١٩- نعوم تشو مسكي، الدول المارقة- استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة اسامة اسير، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض، ٢٠٠٤.
- ٢٠- نعوم تشو مسكي، ماذا يريد العم سام، ترجمة عادل المعلم، دار الشروق، الطبعة الاولى، القاهرة، ١٩٩٨.
- ٢١- نعوم تشو مسكي، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد، نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧.

ثانيًا- البحوث والدراسات والمجلات والدوريات:

- ١- أحمد جلوب المياحي، روسيا والنظام العالمي الجديد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٣، ٢٠٠٣.
- ٢- جيمس ام كلورفيلد، استراتيجية الامن القومي الامريكي و التجربة العراقية، دورية الاتحاد الاماراتية، ٢٠٠٦ على الموقع الالكتروني: <https://www.sijronline.org>
- ٣- حسن ابو طالب، روسيا وتقسيم اوكرانيا - خطوة لتصحيح اخطاء التاريخ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو، ٢٠٢٢.
- ٤- حسين سليمان، التعقيدات الاقتصادية في الازمة الأوكرانية والعقوبات على روسيا، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملف خاص، يوليو ٢٠٢٢.
- ٥- ديالا علي واحمد عقيل، التكيف القانوني لأسباب روسيا في حربها على اوكرانيا، مجلة كلية القانون العالمية، عدد ٢٣، ٢٠٢٣.
- ٦- رانيا محمد عناني، التداخيات الاقليمية والدولية للنزاع الروسي الاوكراني، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٧٩، ٢٣، ٢٠٢٣.
- ٧- رضوان جودت زيادة، الصراع على القيم -ازمة المعرفة الانسانية بين الغرب والاسلام، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٣١، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٨- زهرة تيغرة، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الامنية الامريكية، مجلة دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث، العدد ١٧، الجزائر، ٢٠١٢.
- ٩- سامح راشد، مآلات النظام العالمي بعد الأزمة الأوكرانية، مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد ١٩٢، ٢٠٢٢.
- ١٠- ستيفان والت وتيتانيا ماليا رينكو، دول الغرب امام خيار حاسم بشأن خسارة اوكرانيا الحرب، ترجمة احمد عبد الله، جريدة عمان، ٢٤ ابريل ٢٠٢٤.
- ١١- سلوى يوسف الاكياي، اثر الحرب الروسية - الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي، المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع، عدد ١، ٢٣، ٢٠٢٣.
- ١٢- صفاء الكنانى، مقارنة بين مفهومي الاستباقية والوقائية في الاستراتيجية الامريكية، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية، جامعة النهريين، بغداد، ٢٠١٧.
- ١٣- عبد الشافي عبد الدايم خليفة، الحرب الاستباقية على الارهاب في ضوء القانون الدولي، بحث مقدم الى كلية الحقوق، جامعة المنيا، مصر، ٢٠١٨.
- ١٤- عبد العليم محمد، الحرب الروسية الاوكرانية بين صلح فرساي وتمدد الناتو شرقا، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠٢٢.
- ١٥- عصام عبد الشافي، الحرب الروسية الاوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٢.
- ١٦- علاء بيومي، عرض كتاب النزعة العسكرية الامريكية الجديدة لـ (اندرو باسيفيتش)، مجلة افاق استراتيجية، مركز الزيتونة، بيروت، ٢٠٠٤.
- ١٧- علي بشار بكر أغوان، الوقائية والاستباقية في الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١-التطور النظري التطبيقي، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٤٢٦، ٢٠١١.
- ١٨- عماد جاسم المرسومي، توظيف فكرة العدو في الاستراتيجية الامريكية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، ١٩٩٩.
- ١٩- عمرو عبد العاطي، كيف تتعامل الولايات المتحدة مع العمليات العسكرية الروسية في اوكرانيا، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠٢٢.
- ٢٠- فلاح مبارك بردان الدليهي، الوقائية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، ٢٠٠٦.
- ٢١- فخر عماد خليل، تحولات النظام الدولي في ظل الازمة الروسية - الأوكرانية-دراسة مستقبلية، مجلة قضايا سياسية، عدد ٧٥، بغداد، ٢٠٢٣.
- ٢٢- كليمنت ثيرمي، الازمة الأوكرانية والنظام العالمي الجديد، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، مركز الدراسات والبحوث الإيرانية، الرياض، ٢٠٢٢.
- ٢٣- حمد سامي بو نيف، دور الاستراتيجيات الاستباقية في مواجهة الهجمات السيبرانية -الردع السيبراني انموذجاً، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد ٧، الجزائر، ٢٠١٩.

- ٢٤- محمد يونس يحيى الصانع، اسانيد الولايات المتحدة بشأن الحرب الاستباقية، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، العدد ٤٠، ٢٠٠٩.
- ٢٥- مايكل آيزنشتات، إعادة النظر في التدخل الأمريكي في الشرق الاوسط، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، ٢٠١٧، على الموقع الإلكتروني: <https://www.washingtoninstitute.com>
- ٢٦- محمد جعبوب، النسق الدولي بين التغير والثبات - دراسة في طبيعة النسق الدولي في ضوء تطورات الحرب الروسية الأوكرانية، مجلة مدارات سياسية عدد ٢، الجزائر، ٢٠٢٢.
- ٢٧- موسى حنون غضبان، الرئاسة الأمريكية خلال الحرب الفيتنامية ١٩٥٤ - ١٩٧٣، بحث مقدم إلى كلية التربية الاساسية، جامعة الكويت، بلا سنة نشر.

المواقع الإلكترونية:

- ١- المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، بون- دراسة. حول مكافحة الارهاب، على الموقع الإلكتروني: <https://www.Europarabft.com>
- ٢- الكسندر نازاروف، لماذا يتحدث بوتن عن الضربة النووية الروسية الاستباقية، في ٢ شباط ٢٠٢٣، على الموقع الإلكتروني: <https://www.RTarabia.com>
- ٣- آرثر شيلينغر، هل تقوم واشنطن بدور قاضي العالم وجلاده، ترجمة جلال الخليل، دورية الرأي الإلكترونية، في ١١/١١/٢٠٠٤.
- ٤- امير مخول، الاحتلال وخواء استراتيجية الحرب الاستباقية، ٢٠٢٢، على الموقع الإلكتروني: <https://alaraby.ca.uk/politics>
- ٥- اتفاقية كيوتو، الموسوعة الحرة، على الموقع الإلكتروني: <https://www.wikipedia.org>
- ٦- بريتون وودز، الموسوعة الحرة، على الموقع الإلكتروني: <https://ar.wikipedia.org>
- ٧- بوتن، قد نفكر في توجيه ضربة استباقية لزرع سلاح العدو، على الموقع الإلكتروني: <https://www.alarabia.com>
- ٧- خالد ابو هالي، متى يقتنع الغرب ببعثية الحرب في أوكرانيا على موقع الميادين اونلاين في ٨ كانون الثاني ٢٠٢٣، على الموقع الإلكتروني: <https://www.almayadeen.net>
- ٨- خليل حسين ، النظام العالمي ماضياً ومستقبلاً - منطق القوة بمفاهيم جديدة ، ٢٠٠٢ ، الموقع الإلكتروني: <https://m.ahewar.org>
- ٩- خطاب الرئيس الروسي (فلاديمير بوتن)، في ٢٤ شباط ٢٠٢٢ على الموقع الإلكتروني: <https://www.aawsat.com>
- ١٠- غابرييل غاسكوني، اتجاهات مكافحة الارهاب في حلف الناتو - التهديدات الحالية والمستقبلية في ١٧ /مارس/ ٢٠٢٢ على الموقع: <https://www.washingtoninstitut.org>
- ١١- وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام ٢٠٠٦، شبكة النبا المعلوماتية، على الموقع الإلكتروني: www.alnabaa.org

المصادر الأجنبية:

- 1- colin S. Gary, The implications of preemptive and preventive war Doctrines are consideration
<https://www.strategicstudiesinstitute.army.mil>
- 2- James J. writz .and James A. Russell.us policy on preventive war and pre-emption ,the non-proliferation review,2003
- 3- Joe B. Arns And Richard, Stall Preemptive And Preventive War A preliminary Tax Onamy,. The James A. Baker III institute For Public Policy Rice Univevsity,2007.